# "اللى بيحصل ده هيخلص لما تموتي"

المضايقات للنشطاء على أيدي "قطاع الأمن الوطني" في مصر

منظمة العفو الدولية

**منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى نتمكن جميعا من التمتع بحقوقنا الإنسانية. وتتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه من هم في السلطة بوعودهم ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أي حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضائنا والتبرعات الفردية. ونؤمن أن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا نحو الأفضل.**

***صورة الغلاف:*** *رسم توضيحي يصور استجواب قسري من قبل ضابط في قطاع الأمن الوطني.*
*© منظمة العفو الدولية.*

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2021
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في لمادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org/ar
وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.
الطبعة الأولى 2021
الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

**رقم الوثيقة: MDE 12/4665/2021**
**اللغة الأصلية: الإنجليزية**

**amnesty.org**

منظمة العفو الدولية

# قائمة المحتويات


| | |
|---|---|
| **ملخص** | **5** |
| **المنهجية** | **8** |
| **خلفية** | **9** |
| **الاستجواب القسري لسحق المعارضة** | **11** |
| **المتابعة على أيدي "قطاع الأمن الوطني"- شكل من أشكال المراقبة الشُرطية خارج نطاق القضاء** | **14** |
| **غياب سبل الانتصاف القانونية** | **18** |
| **التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة** | **20** |
| **انتهاك الحق في الخصوصية وفي حرية التنقل** | **23** |
| **تمهيد الطريق للاحتجاز المطوَّل** | **25** |
| **الأثر على الضحايا – تدمير حياتهم** | **27** |
| **الإطار القانوني** | **29** |
| **نتائج وتوصيات** | **30** |

# تسمية المختصرات

| المصطلح | الوصف |
| --- | --- |
| **المتابعة** | إجراء يقوم به "قطاع الأمن الوطني" ينطوي على إخضاع أشخاص أطلق سراحهم من الحبس الاحتياطي السابق للمحاكمة على ذمة التحقيقات أو إثر انقضاء فترة الحكم، لإجراءات مراقبة خارجة عن نطاق القضاء من دون أساس قانوني |
| **"قطاع الأمن الوطني"** | جهاز شُرطي متخصص مسؤول عن التعامل الأمني مع قضايا الإرهاب وغيره ممّا يُنظر إليه كتهديدات للأمن الوطني |
| **المراقبة الشُرطية/ الوضع تحت مراقبة الشُرطة** | إجراء يُلزم الأشخاص بقضاء عدد معين من الساعات يومياً في منازلهم أو في أقسام الشرطة لفترة زمنية معينة. ويجوز للسلطات القضائية أن تأمر بفرض المراقبة الشُرطية كإجراء بديل غير احتجازي للحبس الاحتياطي السابق للمحاكمة. كما يجوز فرضها كعقوبة تكميلية بالإضافة إلى أحكام السجن بموجب قرارات من المحاكم |
| **نيابة أمن الدولة العليا** | فرع خاص من النيابة العامة مسؤول عن التحقيق في تهديدات الأمن الوطني |

# ملخص

**" نفسيا كنت مدمرة وخايفة جدا جدا، وبعد اخر مرة اتحقق معايا اخدت قرار السفر، قبلها ماكنش في دماغي سفر نهائي، وقولت خلاص التدبير اتخففت وهتخلص واعيش حياتي زي ماكنت، بس الاست دعئين ووراً بعض وتحقيقات تاني وخوفي وقلقي ورعبي ومش مستحملى الطريقة ومش مستحملة كل شوية اتاخد بالمنظر ده ومش مستحملة الاسئلة فكل ده خلاني اخدت القرار بالسفر، وتعبت فعلا تعبت اوي، واهلي كمان كانوا تعبوا جدا" [1]**

ناشطة ومحتجزة سابقة تشرح تأثير استدعاءات "قطاع الأمن الوطني" ومتابعته لها.

يسيء مسؤولون في "قطاع الأمن الوطني" في مصر استخدام سلطاتهم لمعاقبة المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين وترهيبهم ومنعهم من المشاركة في أنشطة حقوق الإنسان والنشاط السياسي، وذلك من خلال الاستدعاءات المستمرة، والاستجوابات القسرية، وإجراءات المراقبة غير القانونية. وبدءاً من عام 2019، كشّف "قطاع الأمن الوطني"، وهو قوة شرطة تابعة لوزارة الداخلية متخصصة في التعامل الأمني مع قضايا الإرهاب وما يُنظر إليه على أنه تهديدات أمنية، استخدام هذه الاجراءات، دون دون أوامر قضائية أو أي أساس قانوني، ودون السماح بحضور محامي الدفاع، في انتهاك للقانون الدولي والمعايير الدولية، فضلاً عن الدستور وقانون الإجراءات الجنائية المصريين.

وقد وثّقت منظمة العفو الدولية حالات 28 شخصاً تَعَرَّضوا لهذه الإجراءات العقابية التي تُتخذ خارج نطاق القضاء في 2020 و2021. ومن بين الذين استُهدفوا مدافعون عن حقوق الإنسان، ومحامون، وصحفيون، ومتظاهرون، ونشطاء سياسيون، وأعضاء فعليون أو مفترضون في جماعة "الإخوان المسلمين" وغيرها من جماعات المعارضة. وكان 13 منهم سجناءً سابقين قُبض عليهم جميعاً في ما يتعلّق بقضايا كان سببها الوحيد هو ممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية. واستُهدف الآخرون، وعددهم 15 شخصاً، بسبب نشاطهم المفترض الحقوقي والسياسي.

وأرغم ضباط "قطاع الأمن الوطني" الضحايا على حضور جلسات الاستجواب، فهددوهم بالقبض والاحتجاز والمحاكمة إن لم يفعلوا، كما داهموا منازل من لم يحضروا. وفي بعض الحالات، أمر ضباط "قطاع الأمن الوطني" الضحايا بالحضور بشكل منتظم إلى مكاتب القطاع في أقسام الشرطة أو مقار القطاع المنفصلة، حيث كانوا يظلّون محرومين من حريتهم لما يصل إلى ست ساعات، فيما يُعد من قبيل إجراءات المراقبة الشُرطية المفرطة والتعسفية التي تُطبق دون أوامر قضائية أو إشراف القضاء، ودون إمكانية طلب التعويض أو الإنصاف.

---

[1] "كنت محطمةً ومرعوبةً؛ وبعد المرة الأخيرة [التي استُدعيت فيها] قررتُ أن أغادر بأي ثمن، ولم أكن قد فكرتُ قبل ذلك مطلقاً في مغادرة مصر. ظننتُ أنه ما أن تنتهي فترة المراقبة [المقررة بأمر المحكمة] سأستطيع أن أعيش حياتي بشكل طبيعي، لكن هذه الاستدعاءات أفزعتني، أنا أشعر بالقلق ولا أستطيع أن أفكر تفكيراً سليماً ولا أستطيع تحمُّل هذه المعاملة... لقد تَعِبتُ وتعبتْ أسرتي."

وتُعتبر إجراءات المراقبة الشُرطية المذكورة والمتخذة خارج نطاق القضاء (يُشار إليها بكلمة "المتابعة" من جانب ضباط "قطاع الأمن الوطني" والأفراد الذين يتعرضون لهذه الممارسات المسيئة، وتُستخدم الكلمة بهذا المعنى في هذا التقرير الموجز) بمثابة حرمان تعسفي من الحرية وانتهاك للحق في حرية التنقل وحرية التعبير وحرية التجمع السلمي، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها. كما إن هذه الإجراءات تُسهِّل التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وكذلك الانتهاكات للحق في الخصوصية، وتفضي إلى التعدي على حقوق أخرى، من بينها الحق في العمل والحق في الحياة الأسرية. وقد قال محتجز سابق، أطلع منظمة العفو الدولية على نسخة من أمر قضائي يُبين انتهاء مدة خضوعه للمراقبة:

**" وانا روحت القسم عشان المتابعة [من جانب "قطاع الأمن الوطني"] ، فورتهم القرار، المباحث سلمتنى للأمن الوطني، الأمن الوطني خدني من القسم وغموني وطلعوني فوق المكتب بتاع الأمن الوطني، قاعدت بتاع ساعة ساعة الا ربع بعد كدا دخلوني للظابط، وقالي الورقة اللى معاك دي يا [اسم الضحية]تقرطسها وانت عارف تعمل بيها ايه عشان احنا في رمضا ن، قولتله ماش ي يا فندم بس ده قرار باخلاء سبيلي وانا عاوز اوقف التدبير، قالي لا احنا مابنشتغلش بقرارات، الورقة دي انت عارف هتحطها فين ولا اقوم احطهالك انا!! بس انا صايم، ممكن تستنى لحد بعد الفطار وانا احطهالك، او تقعد معانا شوية لحد ماتتعلم بنفسك، ولا انت شكل السجن وحشك يا [اسم الضحية]!؟، قولتله لا السجن ماوحشنيش، قالي هتفضل تحضر التدبير والمتابعة ورجلك فوق رقبتك لحد ماحنا نقولك خلاص، قولتله مانا باجي المتابعة قالي تحضر الاثنين المتابعة والتدبير واعتبر ان التدبير دي كمان تخصنا ، وبعدين قالي انا مش محتاج افكرك انك ماتسمعش كلام الناس الوحشة دي تاني! انت لما سمعت كلمهم المرة اللى فاتت شوفت حصلك ايه، وانت لو سمعت كلامهم تاني احنا عندنا كلام ماتحبش تسمعه. رغم ان طلعلي قرار اخلاء سبيل فانا بروح المتابعة بمزاج الظابط!! والوضع ده مابينتهيش، فمافيش شغل ولا اى حياة اصلا".[2]**

ويسأل ضباط "قطاع الأمن الوطني" الأشخاص الذين يتم استدعاؤهم بشكل منتظم عن أنشطتهم وآرائهم السياسية أو تلك المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي يُعبرون عنها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك عن خطط جماعات المعارضة، أو الحركات السياسية، أو منظمات حقوق الإنسان التي يشتبه الضباط في انتسابهم إليها. ومن المعتاد في سياق هذه الاستجوابات أن ينتهك ضباط "قطاع الأمن الوطني" حق الضحايا في الخصوصية، وذلك من خلال الاستجواب الذي يتسم بالتطفل بشأن حياتهم الشخصية أو الحياة الشخصية لأقاربهم، وفحص محتوى هواتفهم وحساباتهم على وسائل التواصل الاجتماعي دون إذن قضائي. وفي أغلب الحالات التي وثّقتها منظمة العفو الدولية، كان ضباط "قطاع الأمن الوطني" يهددون الأشخاص الذين تم استدعاؤهم بالسجن والتعذيب وغيره من أشكال الأذى البدني، إذا رفضوا الكشف عن المعلومات المطلوبة، أو إذا أصروا على الاستمرار في ممارسة حقهم في حرية التعبير أو حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها أو حرية التجمع السلمي بعد الاستجواب.

ويشير تحليل طبيعة الأسئلة المطروحة والتهديدات إلى أن ضباط "قطاع الأمن الوطني" يرتكبون هكذا انتهاكات لردع المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من النشطاء عن المشاركة في أي عمل سياسي، أو عمل متعلق بحقوق الإنسان، أو انتقاد للسلطات، وانتزاع معلومات. ففي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، روى محتجز سابق أُفرج عنه في عام 2020 بعد أن قضى ستة أشهر رهن الاحتجاز دون محاكمة دونما سبب سوى نشاطه في مجال حقوق العمال، وقائع استجوابه على أيدي "قطاع الأمن الوطني" عقب استدعاءات شفهية، فقال:

**"الضابط...قال لي على بوست [منشور على وسائل التواصل الاجتماعي] وقال لي خلي بالك...اعداء مصر بيستعملوا الحاجات دي عشان يشوهوا صورة مصر...وبطل تكتب الكلام ده تاني"".[3]**

وذكر 11 فرداً لمنظمة العفو الدولية بأن ضباط "قطاع الأمن الوطني" قاموا خلال استجوابهم بتعذيبهم أو إساءة معاملتهم، بأشكال من بينها الضرب، والاستجواب القسري وهم معصوبي الأعين، وإجبارهم على الوقوف لفترات طويلة دون ماء ودون إمكانية الذهاب إلى المراحيض، واستخدام عبارات بذيئة وإهانات.

---

[2]"ذهبتُ إلى قسم الشرطة من أجل المتابعة [من جانب "قطاع الأمن الوطني"] وأبرزتُ لهم قرار المحكمة الذي يقضي بانتهاء مدة مراقبتي... عصبوا عينيَّ وأخذوني إلى ضابط "قطاع الأمن الوطني" الذي قال لي: "يا [اسم الضحية] هذه الورقة يمكنك أن تصنع بها قرطاساً وأنت تعرف أين تضعه"... قلتُ لكن هذا قرار محكمة بإنهاء مراقبتي، فردَّ قائلاً: "نحن لا نعمل بقرارات، يمكنك أن تنتظر إلى ما بعد الإفطار[2] حتى أضعه لك، أو ربما تكون قد اشتقت إلى السجن؟"... ثم قال لي إنه سيتعيَّن عليَّ أن أستمر في الخضوع للمراقبة والمتابعة شئت أم أبيت، إلى أن يقرروا هم التوقف... وبرغم أن معي قرار محكمة [بانتهاء فترة المراقبة التي فرضتها المحكمة]، فأنا أذهب حسب أمر الضابط. هذا وضع بلا نهاية، وبالتالي فلا إمكانية للعمل ولا حتى للحياة".

[3]الضابط... أشار في وقت لاحق إلى تدوينة كتبتُها على وسائل التواصل الاجتماعي وحذَّرني من أن مثل هذه التدوينات يستخدمها أعداء مصر للتشهير بالبلد و[أنه] يجب عليَّ أن أمتنع عن كتابة مثل هذه التدوينات مرة أخرى".

وفي أكثر الحالات التي وثَّقتها منظمة العفو الدولية، أُطلق سراح الأشخاص الذين استُدعوا للاستجواب في نهاية الأمر خلال بضع ساعات؛ وفي إحدى الحالات بعد أربعة أيام. إلا إنه في اثنتين من الحالات التي درستها المنظمة، نفَّذ ضباط "قطاع الأمن الوطني" تهديداتهم بالقبض على المستدعين للاستجواب واحتجازهم، وهو ما أدى إلى احتجازهم بتهم تتعلق بالإرهاب، وغيرها من التهم، وكانوا لا يزالون قيد الاحتجاز وقت كتابة هذا التقرير الموجز.

وفي المقابلات مع منظمة العفو الدولية، كان الجميع تقريباً ممن استُدعوا بانتظام أو تعرضوا للمتابعة على يد "قطاع الأمن الوطني"، يتحدثون عن معاناتهم من الاكتئاب والقلق نتيجة لعيشهم تحت مراقبة الشرطة المستمرة وفي خوف من القبض عليهم في أي لحظة. كما وصفوا كيف أعاقت هذه الإجراءات قدرتهم على القيام بعملهم، وأثَّرت سلباً على حياتهم الاجتماعية، ودفعت بعضهم إلى مغادرة البلاد أو ممارسة الرقابة الذاتية. وقد أمر ضباط "قطاع الأمن الوطني" الضحايا كذلك بعدم السفر إلى الخارج دون إذن منهم، ومنعوا ثلاثة على الأقل من السفر في المطار وهم يحاولون مغادرة البلاد. وكان بعض العاملين السابقين في منظمات حقوق الإنسان من بين الذين غادروا البلاد أو توقفوا عن نشاطهم، وهو ما يبيّن فعالية تلك الأداة التي يستخدمها "قطاع الأمن الوطني" في المزيد من تقويض مجتمع حقوق الإنسان المحاصَر.

ومن المستحيل تحديد عدد الأشخاص الذين يتعرضون للاستدعاءات والإجراءات القانونية الخارجة عن نطاق القضاء على يد "قطاع الأمن الوطني"، حيث إن هذه الممارسات تتم دون أوامر من السلطات القضائية، ولا تُتاحُ سجلات رسمية مكتوبة بشأنها. وقد جمعت منظمة العفو الدولية معلومات بشأن هذه الممارسات في ست محافظات، مما يشير إلى اتساع نطاقها. وقال محامون يمثّلون أشخاص محتجزين لأسباب سياسية للمنظمة إن كثيراً من موكليهم الذين أُفرج عنهم اعتباراً من عام 2015 تعرضوا لهذه الممارسات، علماً أن نمط حدوثها تكثّف بدءاً من عام 2019 فصاعداً. بينما قال الأشخاص الذين أجبروا على الذهاب إلى مرافق "قطاع الأمن الوطني" في مقابلات مع منظمة العفو الدولية، بأنهم رأوا عشرات الأشخاص يخضعون لمحنة مماثلة في مرافق "قطاع الأمن الوطني" المخصصة للمتابعة مرات متعددة، وهو ما يشير إلى احتمال تعرض المئات من الضحايا، إن لم يكن الآلاف، لهذه الإجراءات في ذلك الوقت.

وتدعو منظمة العفو الدولية النائب العام المصري إلى فتح تحقيقات فعَّالة ووافية ومحايدة ومستقلة بخصوص ممارسات "قطاع الأمن الوطني" التي تقوم على إخضاع أفراد للمراقبة الشُرطية خارج نطاق القضاء (المتابعة من جانب "قطاع الأمن الوطني") والاستدعاء دون مذكرة أو إخطار كتابيين، وكذلك بخصوص أية ادعاءات بالتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة في سياق مثل هذه الاستجوابات، وذلك بغرض محاسبة المسؤولين عن ذلك. وينبغي عزل من تتوفر بشأنهم أدلة معقولة للاشتباه في ارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسان من مناصبهم لحين اكتمال التحقيقات. وبالإضافة إلى ذلك، تحثُّ منظمة العفو الدولية السلطات على إنهاء تلك الممارسات فوراً، وعلى تدعيم الحق في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وحرية التجمع السلمي. ويجب أن يصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي تعليمات لوزير الداخلية بوضع حدٍ على الفور للمضايقة والاستدعاء خارج نطاق القضاء للمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من النشطاء، كما يتعيَّن على وزير الداخلية أن يندد علناً بهذه الممارسات.

# المنـهجيـة

تحدثت منظمة العفو الدولية مع 19 رجلاً وسبع نساءٍ بشأن ما تعرضُّوا له من استدعاء واستجواب على يد "قطاع الأمن الوطني" فيما بين عامي 2020 و2021، وكان سبعة منهم قد تعرضُّوا للمراقبة الشرطية الخارجة عن نطاق القضاء من جانب "قطاع الأمن الوطني" أسبوعياً أو شهرياً. كما تحدثت المنظمة مع مصادر مطلعة عما مر به رجلان آخران تعرَّضا للاستجواب على يد "قطاع الأمن الوطني" قبل القبض عليهما، حيث كانا لا يزالان محتجزين وقت كتابة هذا التقرير الموجز. واطلعت المنظمة أيضاً على وثائق قضائية تؤكد انتهاء مدة إجراءات المراقبة الشُرطية المفروضة بقرارات قضائية لمحتجزين سابقين.

ومن بين الذين أُجريت معهم مقابلات 11 من المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والعاملين في هيئات المجتمع المدني من سبع منظمات مصرية لحقوق الإنسان. وكان 13 آخرون قد سبق احتجازهم ظلماً في قضايا ذات دوافع سياسية، وأُفرج عن 11 منهم على ذمة التحقيقات وعن الآخر بعد إدانته. وقد استُهدف الثلاثة الباقون، على ما يبدو، بسبب اشتباه "قطاع الأمن الوطني" في أنهم ناشطين سياسياً أو تربطهم صلات شخصية بنشطاء ومدافعين عن حقوق الإنسان معروفين.

كما تحدثت منظمة العفو الدولية مع محامين، ومدافعين عن حقوق الإنسان، ونشطاء سابقين تعرَّضوا مباشرة لممارسة "قطاع الأمن الوطني" التي تنطوي على إجبار الضحايا على الحضور بانتظام إلى مرافقها من دون أوامر قضائية في فترات سابقة ترجع حتى عام 2015، وذلك لتوثيق تطور تلك الممارسة.

وأجرت المنظمة معظم المقابلات باستخدام تطبيقات آمنة للتراسل، بينما أُجريت ثلاث مقابلات وجهاً لوجه. وأُجريت جميع المقابلات باللغة العربية دون مترجمين. وتمتنع المنظمة عن نشر أسماء الأفراد المستهدفين، وارتباطاتهم التنظيمية أو السياسية، وغيرها من التفاصيل التي يمكن أن تحدد هويتهم، بما في ذلك التواريخ والمواقع المحددة، خشية تعرضهم للانتقام من جانب "قطاع الأمن الوطني".

وتُعبِّر منظمة العفو الدولية عن امتنانها للمدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين الذين قدموا معلومات لإعداد هذا التقرير الموجز. كما تود التعبير عن امتنانها العميق لكل الضحايا الذين وافقوا على مشاركتها تجربتهم.

# خلفية

منذ الإطاحة بالرئيس الأسبق الراحل محمد مرسي، في يوليو/تموز 2013، قامت السلطات المصرية بالقبض على عشرات الآلاف من منتقدي السلطات والمعارضين الفعليين والمفترضين. وما زال الآلاف محتجزين تعسفياً لمجرد أنهم مارسوا حقوقاً يكفلها القانون الدولي، بما في ذلك الحق في حرية التعبير وحرية التجمع السلمي، أو استناداً إلى محاكمات فادحة الجور، من بينها محاكمات جماعية ومحاكمات عسكرية[4]. ومن بين هؤلاء بعض المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من سجناء الرأي المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي السابق للمحاكمة لفترات مطوَّلة بتهم زائفة تتعلق بالإرهاب.[5] وعادةً ما يتجاهل ضباط "قطاع الأمن الوطني" قرارات المحاكم بالإفراج عن أفراد محتجزين رهن الحبس الاحتياطي أو الكشف عن أماكن من يخضعون للاختفاء القسري.[6] وفي السنوات الأخيرة، شدَّدت السلطات المصرية أيضاً التضييق على حركة حقوق الإنسان، فأخضعت ما لا يقل عن 31 من قادة منظمات حقوق الإنسان وغيرها من منظمات المجتمع المدني والعاملين فيها لأوامر المنع من السفر تجميد الأصول، ولتحقيقات جنائية ذات دوافع سياسية، وذلك في إطار القضية رقم 173 التي يُشار إليها أيضاً باسم قضية "التمويل الأجنبي".[7]

ويرجع لجوء قوات الأمن إلى مضايقة الأفراد المشتبه في ضلوعهم في نشاط سياسي أو في العمل في مجال حقوق الإنسان، عن طريق الاستدعاء المنتظم للاستجواب دون مذكرات أو إخطارات كتابية، إلى عهد الرئيس حسني مبارك الذي حكم البلاد فترة طويلة وعُزل عقب انتفاضة 25 يناير/كانون الثاني 2011. وكانت هذه الممارسات المسيئة تُنفذ آنذاك على أيدي "جهاز مباحث أمن الدولة" الشهير سيء السمعة الذي أُلغي في مارس/آذار 2011 وحل محله "قطاع الأمن الوطني"، دون أي تدقيق لاستبعاد ضباط "جهاز مباحث أمن الدولة" الذين تتوفر أسباب معقولة تدعو للاشتباه في ممارستهم للتعذيب والاختفاء القسري، وغيرهما من الجرائم.

وقد أُنشئ "قطاع الأمن الوطني" بموجب قرار وزير الداخلية رقم 2011/455، الذي تضمن حل "جهاز مباحث أمن الدولة". وتحدد المادة 125 من القانون رقم 1971/109 بشأن الشرطة (المعدل بالقانون رقم 2020/175) دور "قطاع الأمن الوطني" بأنه يتمثل في: 1) مكافحة الجرائم الضارة بالحكومة من داخل البلاد، والجرائم المنظمة أو الخطيرة العابرة للحدود، والتهديدات للأمن الوطني؛ و2) مكافحة جرائم الإرهاب المنصوص عليها في "قانون مكافحة الإرهاب" رقم 2015/94؛ و3) تقييم طلبات الأجانب لدخول البلاد والإقامة فيها ومتابعتها شُرطياً؛ و4) جمع المعلومات لوزير الداخلية؛ و5) فحص أو مصادرة السجلات بقرار قضائي مُسبَّب؛ و6) التعاون مع هيئات الأمن الوطني الأخرى؛ و7) التعاون مع مؤسسات الدولة وتقديم الاستشارات لها بشأن الأمن الوطني؛ و8) تمثيل وزارة الداخلية في نطاق اختصاصه؛ و9) تقديم تقييمات وتوصيات إلى السلطات المختصة بشأن الرأي العام فيما يتعلق بالصعوبات التي تتعرض لها الدولة. ويرأس "قطاع الأمن الوطني" منذ يوليو/تموز 2019 اللواء عادل جعفر، وهو ضابط سابق في "قطاع الأمن الوطني" و"جهاز مباحث أمن الدولة".[8] وهو يتبع إدارياً وزير الداخلية اللواء محمود توفيق، وهو نفسه ضابط سابق

---

[4] منظمة العفو الدولية، "مصر: سجن مفتوح للمنتقدين"، 20 سبتمبر/أيلول 2018، (رقم الوثيقة: MDE 12/9107/2018). مُتاح على الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2018/09/egypt-freedom-of-expression/

[5] منظمة العفو الدولية، "مصر: حالة الاستثناء الدائمة: انتهاكات نيابة أمن الدولة العليا"، 27 نوفمبر/تشرين الثاني، (رقم الوثيقة: MDE 12/1399/2019). مُتاح على الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/1399/2019/ar/

[6] منظمة العفو الدولية، "مصر: رسمياً أنت غير موجود: ضحايا الاختفاء والتعذيب تحت ستار مكافحة الإرهاب"، 13 يوليو/تموز 2016، (رقم الوثيقة: MDE 12/4368/2016). مُتاح على الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/4368/2016/ar/

[7] منظمة العفو الدولية، "مصر: ضعوا حداً لحملة الانتقام المروعة ضد مجموعة حقوقية مصرية رائدة"، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2020. مُتاح على الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/press-release/2020/11/egypt-end-shocking-reprisal-campaign-against-leading-egyptian-rights-group/

[8] أخبار اليوم، "السيرة الذاتية للواء محمود توفيق وزير الداخلية الجديد"، 14 يونيو/حزيران 2018. مُتاح على الرابط: https://bit.ly/3jItuCQ؛ وكذلك: مصراوي، "من هو "ثعلب الداخلية" الجديد الذي عُيّن رئيساً للأمن الوطني"، 28 أكتوبر/تشرين الأول 2017. مُتاح على الرابط: https://bit.ly/3jI8jk6

في "قطاع الأمن الوطني" و"جهاز مباحث أمن الدولة" ورأس "قطاع الأمن الوطني" من عام 2017 حتى عُين وزيراً للداخلية في يونيو/حزيران 2018.[9]

[9] أهرام أونلاين، "مصر تعيّن رئيساً جديداً لقطاع الأمن الوطني"، 19 ديسمبر/كانون الأول 2015، [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:
https://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/173949/Egypt/Politics-/Egypt-names-a-new-head-for-National-Security-Agenc.aspx

# الاستجواب القسري لسحق المعارضة

**"فسألني [ضابط "قطاع الأمن الوطني"] عن المجموعات والنشطاء الذين يعملون على الملف وبيقولي بيعملوا ايه دلوقتي عشان القضية؛ وبعدين قالي وانت بقى بتعمل ايه عشان القضية... قالي على بوست [منشور على وسائل التواصل الاجتماعي] وقالي خلي بالك...اعداء مصر بيستعملوا الحاجات دي عشان يشوهوا صورة مصر وبطل تكتب الكلام دا تاني".[10]**

مُحتجز سابق يروي استجوابه من جانب ضابط في "قطاع الأمن الوطني" بعد استدعاء شفهي.

دأب ضباط "قطاع الأمن الوطني" خلال السنوات الأخيرة على إخضاع المدافعين عن حقوق الإنسان، وكذلك المعارضين ومنتقدي السلطات الفعليين والمفترضين، للاستجواب القسري، مع تهديدهم بالسجن ساعين بذلك إلى إسكات أصواتهم وردعهم عن المشاركة في الحياة العامة، أو النشاط السياسي، أو العمل في مجال حقوق الإنسان، أو لانتزاع معلومات وإرغامهم على التحول إلى مخبرين.

وقد خلصت منظمة العفو الدولية إلى أن مثل هذه الاستدعاءات للاستجواب تحدث بأعلى وتيرة استجابة لما تقوم به المنظمات غير الحكومية من أنشطة أو فعاليات أو نشر مطبوعات، وكذلك عقب كتابة تدوينات تتسم بالانتقاد على وسائط التواصل الاجتماعي. وكثيراً ما يستدعي ضباط "قطاع الأمن الوطني" أيضاً أفراداً من أجل الاستجواب قبيل الاحتجاجات المتوقعة، ومن بين هؤلاء الأفراد نشطاء معروفون سبق أن شاركوا في احتجاجات من قبل. كما أفاد بعض من أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم بتزايد الاستدعاءات بعد تكليف ضباط جدد في "قطاع الأمن الوطني" بمتابعة جماعات سياسية أو جماعات لحقوق الإنسان. وفي أوقات أخرى لا تكون دوافع الاستدعاء واضحة، ويزعم ضباط "قطاع الأمن الوطني" أنفسهم أن الغرض هو مجرد "طلب الحضور منهم". ومن بين التسعة عشر فرداً الذين تحدثت إليهم منظمة العفو الدولية ممن استُدعوا للاستجواب، أمر ضباط "قطاع الأمن الوطني" خمسة بالحضور إليهم للاستجواب عدة مرات. وطُلب من أحد الأفراد الحضور للاستجواب سبع مرات على مدى أربعة أشهر.[11]

وعادةً ما يحضر جلسات الاستجواب ما بين ضابط واحد وثلاثة ضباط من "قطاع الأمن الوطني". وأحياناً ما يأمرون بعصب أعين الأشخاص الذين تم استدعاؤهم. وفي مقابلات مع منظمة العفو الدولية، قال الذين خضعوا للاستجواب بأن ضباط "قطاع الأمن الوطني" أمروهم بالحضور بمفردهم، وأنه لم يكن وارداً بالنسبة

[10] "سألني [ضابط "قطاع الأمن الوطني"] عن جماعات ونشطاء وما إذا كانوا يخططون لأي أعمال لإبراز القضية؛ وسألني كذلك عما أفعله للدفاع عن تلك القضية... وأشار في وقت لاحق إلى تدوينة كتبتُها على وسائل التواصل الاجتماعي وحذَّرني من أن مثل هذه التدوينات يستخدمها أعداء مصر للتشهير بالبلد و[أنه] يجب عليَّ أن أمتنع عن كتابة مثل هذه التدوينات مرة أخرى".

11 أنظر الفصل 5 حول متابعة "قطاع الأمن الوطني"، بشأن نمط الاستدعاءات المنتظمة

إليهم مجرد التفكير في اصطحاب محامٍ خشية التعرض لإجراءات انتقامية بسبب مخالفة الأوامر. ويستمر الاستجواب عادةً ما بين ساعة وست ساعات، ويدور حول الآراء والأنشطة السياسية للمستدعين. ودأب الضباط على تحذير المستدعين من المشاركة في احتجاجات أو التعبير عن آراء تتسم بالانتقاد على وسائل التواصل الاجتماعي.

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، روى محتجز سابق أُفرج عنه في عام 2020 بعد أن قضى ستة أشهر رهن الاحتجاز دون محاكمة دونما سبب سوى نشاطه في مجال حقوق العمال، وقائع استجوابه على أيدي "قطاع الأمن الوطني" عقب استدعاءات شفهية للحضور شخصياً، فقال:

**"وقالي [ضابط "قطاع الأمن الوطني"].... انه لسا ماسك الملف... بالملف فِسألني [ضابط "قطاع الأمن الوطني"] عن المجموعات والنشطاء اللي شغالين على الملف وبيقولي بيعملوا ايه دلوقتي عشان القضية؛ وبعدين قالي وانت بقى بتعمل ايه عشان القضية... قالي على بوست [منشور على وسائل التواصل الاجتماعي] وقالي خلي بالك...اعداء مصر بيستعملوا الحاجات دي عشان يشوهوا صورة مصر وبطل تكتب الكلام دا تاني ".**[12][13]

وفي بعض الحالات، سعى ضباط "قطاع الأمن الوطني" أيضاً للضغط على من يخضعون للاستجواب من أجل الإدلاء بمعلومات عن منظماتهم أو جماعاتهم، سواء عن طريق التهديد بعواقب وخيمة أو بعرض حافز مالي وأن يكون لهم "صديق" في "قطاع الأمن الوطني".

وقال محامٍ، استُدعي ثلاث مرات في عام 2021، في مقابلة مع منظمة العفو الدولية:

**"فِضل يسأل [ضابط "قطاع الأمن الوطني"] على الشغل في [اسم المنظمة الغير حكومية] وعن حاجات على ناس شغالة هناك مش معروفة بشكل علني."**[14][15]

وقال مدافع عن حقوق الإنسان استُدعي مرة واحدة في عام 2020:

**" سألني [ضابط "قطاع الأمن الوطني"] المنظمة بتعمل ايه وبتشتغل على ايه، وعلى المدير، والتمويل، وانا بعمل ايه هناك... وبعدين قالي: "بوص... انا لو عرفت إنك بتكدب عليّ، مش هتشوف الشمس تاني ."""**[16][17]

وقال محامٍ آخر معني بحقوق الإنسان استُدعي في عام 2021:

**"سألني عن دراسة المنظمة طلعتها و[سأل] ازاي نعمل كدا منغير منكلمه الأول."**[18][19]

وبالإضافة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان، كثيراً ما يُستهدف للاستدعاء أفرادٌ سبق أن شاركوا في احتجاجات. فقد تحدثت منظمة العفو الدولية مع عدد من الأشخاص الذين استُدعُوا للاستجواب قبيل يوم 20 سبتمبر/أيلول 2020، وهو يوم الذكرى السنوية لاحتجاجات نُظمت في شتى أنحاء البلاد في العام السابق.[20] وقالت امرأة لمنظمة العفو الدولية:

**"قالي [ضابط "قطاع الأمن الوطني"] هتعملي ايه يوم 20 قولتله مش هعمل، قالي يعني مش هتنزلي قولتله والله ماهنزل ، وحقيقي عاوز ة اخف من اللى حصل فيّا في السجن وبعده ".**[21]

---

[12] مقابلة أُجريت في 27 مايو/أيار 2021.

[13] "أخبرني الضابط... بأنه كُلف مؤخراً... بالملف وسألني عن جماعات ونشطاء وما إذا كانوا يخططون لأي أعمال لإبراز القضية؛ وسألني كذلك عما أفعله لإحراز تقدّم بشأن تلك القضية... وأشار في وقت لاحق إلى تدوينة كتبتُها على وسائل التواصل الاجتماعي وحذّرني من أن مثل هذه التدوينات يستخدمها أعداء مصر للتشهير بالبلد و[أنه] يجب عليَّ أن أمتنع عن كتابة مثل هذه التدوينات مرة أخرى".

[14] مقابلة أُجريت في 6 يوليو/تموز 2021.

[15] "سألني [ضابط "قطاع الأمن الوطني"] عن عمل المنظمة التي يعتقد أنني منتسب إليها وعن تفاصيل معينة تتعلق بعاملين آخرين في المنظمة غير معروفين في العلن"

[16] مقابلة أُجريت في 26 يونيو/حزيران 2021.

[17] "سألني عن عمل المنظمة، والمدير، والتمويل، وما أفعله... وقال: "اسمع... إذا عرفتُ أنك تكذب عليّ فلن ترى الشمس مرة أخرى."

[18] مقابلة أُجريت في 20 إبريل/نيسان 2021.

[19] "سألني عن دراسة أصدرتها المنظمة التي أعمل بها و[سأل] كيف فعلنا ذلك دون الرجوع إليه أولاً"

[20] منظمة العفو الدولية، "مصر: أكبر موجة من الاعتقالات الجماعية منذ وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى سدة السلطة"، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2019. مُتاح على الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/press-release/2019/10/egypt-largest-wave-of-mass-arrests-since-president-abdel-fattah-al-sisi-came-to-power/

وكذلك: منظمة العفو الدولية، "مصر احتجاجات نادراً ما تحدث في الوقت الراهن جُوبهت بقوة غير قانونية واعتقالات جماعية"، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2020. مُتاح على الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/press-release/2020/10/egypt-rare-protests-met-with-unlawful-force-and-mass-arrests/

[21] "سألني [ضابط "قطاع الأمن الوطني"] بشأن خططي ليوم 20 سبتمبر، فقلت له إنني لن أفعل شيئاً؛ فسألني: "إذن فلن تتظاهري؟" فقلت له لن أفعل، كل ما أريده هو أن أعيش حياة طبيعية وأتجاوز ما حدث لي في السجن".

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قالت ناشطة استجوبها ضباط "قطاع الأمن الوطني":[22]

**"لما بكتب حاجة على فيس بوك زي في مرة كنت كاتبة بوست عن [ناشط مُحتجز حالياً]، وده نال غضبهم [ضباط "قطاع الأمن الوطني"] فأمروني اني امسح البوست ومسحته، وهي مش بتبقى قاعدة تحقيق لكن بتبقى [الهدف] تهزيق."[23][24]**

وقال مدافع عن حقوق الإنسان استُدعي في عام 2021 لمنظمة العفو الدولية:

**"قالي واخوك عامل ايه، ولو رجعت لانشطتي القديمة ولا اتعلمت من الي حصل [في إشارة إلى احتجازه هو وأخيه]".[25][26]**

وفي حالة أخرى وثّقتها منظمة العفو الدولية، احتجز ضباط "قطاع الأمن الوطني" صحفياً لمدة أربعة أيام بعد أن استدعوه للاستجواب في عام 2020، قبل أن يسمحوا له بالانصراف دون توجيه تهمة إليه.

---

[22] انظر الفصل 9 بشأن المتابعة على أيدي "قطاع الأمن الوطني".
[23] مقابلة أُجريت في 1 أغسطس/آب 2021.
[24] الوطني"] ذلك، وأمروني بأن أحذفه، ففعلت. إنه ليس استجواباً حقاً، وإنما [استدعاء] لإهانتي، يكيلون لي الإهانات ثم أنصرف."
[25] مقابلة أُجريت في 14 يوليو/تموز 2021.
[26] "سأل عن أخي وما إذا كنت قد عدتُ إلى "أنشطتي القديمة أم تعلمتُ الدرس" [في إشارة إلى احتجازه هو وأخيه]".

# المتابعة على أيدي "قطاع الأمن الوطني"- شكل من أشكال المراقبة الشُرطية خارج نطاق القضاء

**" قولتله [ضابط "قطاع الأمن الوطني"] انا عاوزة اتساب في حالي، قالي ...طالما دخلتي السكة[النشاط السياسي] دي يبقى ماترجعيش تسألي هنبطل امتى اللى بيحصل ده هيخلص لما تموتي."[27]**

ناشطة ومُحتجزة سابقة أمرت بالحضور بشكل منتظم إلى "قطاع الأمن الوطني" من دون أسس قانونية.

يقضي القانون المصري بأنه يجوز للسلطات القضائية أن تأمر بفرض المراقبة الشُرطية كبديل غير احتجازي عن الحبس الاحتياطي السابق للمحاكمة. كما يجوز فرض المراقبة الشُرطية كعقوبة تكميلية بالإضافة إلى أحكام السجن بموجب قرارات من المحاكم. ويتعيَّن على الخاضعين للمراقبة الشُرطية قضاء عدد معين من الساعات يومياً في منازلهم أو في أقسام الشرطة لفترة زمنية معينة. وقد سبق لمنظمة العفو الدولية أن وثَّقت كيف استُخدمت إجراءات المراقبة المفروضة بموجب قرارات قضائية على نحو تعسفي ومُفرط كوسيلة لمعاقبة الخصوم والمنتقدين وسحق المعارضة.[28]

وفي ممارسة ترقى إلى المراقبة الشُرطية في غياب قرار قضائي أو أي أساس قانون آخر، دأب ضباط "قطاع الأمن الوطني" على إجبار الأفراد، الذين يعتبرونهم نشطاء سياسيين أو مدافعين عن حقوق الإنسان، على الحضور أسبوعياً أو شهرياً إلى مكاتب "قطاع الأمن الوطني" في أقسام الشرطة أو غيرها من مقاره، من خلال تهديدهم بالقبض عليهم إذا لم ينفذوا ذلك الأمر. ويجب على الذين يتم استدعاؤهم أن يحضروا في وقت محدد، ويسلموا صوراً عن بطاقات الرقم القومي الخاصة بهم وكذلك هواتفهم لعناصر

[27] "سألتُه [ضابط "قطاع الأمن الوطني"] إلى متى سيتعيَّن عليَّ أن أحضر للمتابعة، فقال: ما دمتِ سلكتِ هذا الطريق [النشاط السياسي] لا تسألينا متى سنتوقف، فلن ينتهي هذا إلا بموتك".

[28] منظمة العفو الدولية، "مصر: تدابير المراقبة الشُرَطية آخر الأساليب للتضييق على الناشطين"، 6 مارس/آذار 2017. مُتاح على الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/press-release/2017/03/egypt-punitive-probation-measures-latest-tactic-used-to-harass-activists/ وكذلك: منظمة العفو الدولية، "مصر: استخدام إجراءات المراقبة بشكل تعسفي ومفرط ضد نشطاء سلميين وأشخاص أدينوا إثر محاكمات جائرة"، 22 يوليو/تموز 2019 (رقم الوثيقة: MDE 12/0665/2019). مُتاح على الرابط: https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/sites/9/2021/05/MDE1206652019ARABIC.pdf

الشرطة، وأن يظلوا لفترة قد تتراوح بين 15 دقيقة وست ساعات في المكان المحدد. وخلال هذه الفترة يقوم ضباط الأمن الوطني أحياناً باستجوابهم، أو يأمرونهم في أحيانٍ أخرى بالانصراف من دون استجوابهم. ومدة هذه التدابير غير محددة، حيث إنها لا تستند إلى قرار قضائي، وإنما تُترك كلياً لتقدير ضباط "قطاع الأمن الوطني"، الذين يستخدمون مصطلح "المتابعة" في الإشارة إلى هذه الممارسة.

ومن المستحيل تحديد عدد الأشخاص الذين يتعرضون للمتابعة والاستدعاءات في غياب أساس قانوني على يد "قطاع الأمن الوطني"، حيث إن هذه الممارسات تتم من دون أوامر من السلطات القضائية، ولا تُتاحُ سجلات رسمية مكتوبة بشأنها. وقد جمعت منظمة العفو الدولية معلومات بشأن هذه الممارسات في ست محافظات، من بينها القاهرة والجيزة والإسكندرية والغربية، ما يشير إلى اتساع نطاقها. وقال محامون قابلتهم المنظمة في سياق إعداد هذا التقرير الموجز إن كثيراً من موكليهم الذين أُفرج عنهم اعتباراً من عام 2015 تعرّضوا لهذه الممارسات، ولككنهم أشاروا إلى أن نمط هذه الممارسات تصاعد في عام 2019. بوذكر مَن يتعرضون لمتابعة "قطاع الأمن الوطني" في مراكز شرطة أو في مرافق تابعة لـ"قطاع الأمن الوطني"، في مقابلات مع منظمة العفو الدولية، بأنهم شهدوا عشرات الأشخاص عدة مرات أيضاً قيد المتابعة، ما يشير إلى احتمال أن يكون هناك المئات، إن لم يكن الآلاف، من الضحايا.

وقد أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع سبعة أشخاص خضعوا للمتابعة من "قطاع الأمن الوطني" في عامي 2020 و2021، ومن بينهم سجين سابق كان محكوماً عليه بالإضافة إلى ستة أشخاص أُفرج عنهم على ذمة التحقيقات بموجب قرارات من نيابة أمن الدولة العليا، بعد أن أمضوا نحو عامَين رهن الحبس الاحتياطي السابق للمحاكمة. وقد قُبض على السبعة بسبب مشاركتهم في احتجاجات، أو الانتماء إلى حركات سياسية معارضة سلمية، أو التعبير عن آرائهم سلمياً من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. وقد خضعوا للمتابعة من "قطاع الأمن الوطني" لفترات متباينة وصلت إلى عامَين، حتى غادر بعضهم البلاد أو اختبأوا ويعيشون الآن في خوف دائم من القبض عليهم. وقال الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية إن ضباط "قطاع الأمن الوطني" كانوا يتصلون بهم على هواتفهم النقَّالة في أوقات عشوائية ويأمرونهم بأن يستعدّوا للحضور إلى مقار محددة، وكثيراً ما كان ذلك قبل وقت قصير من الموعد المحدد. ونتيجة لذلك، يقضي هؤلاء الأشخاص حياتهم كلها تحت المراقبة، ما يدفع البعض إلى إنهاء مشاركتهم في الأنشطة السياسية أو أنشطة حقوق الإنسان. وفي بعض الحالات كان ضباط "قطاع الأمن الوطني" أو عناصر الشرطة يبلغون السجناء المحكوم عليهم والمحبوسين احتياطياً قبل الإفراج عنهم بأنه سيتعيَّن عليهم الحضور بصورة منتظمة إلى مكاتب "قطاع الأمن الوطني" في أقسام الشرطة أو إلى مقار محددة منفصلة للقطاع، وإلا تعرضوا للسجن من جديد. وفي حالات أخرى، كان الخاضعون لإجراءات المراقبة الشُرطية بموجب قرارات من المحاكم يُبلغون صراحةً من قبل ضباط "قطاع الأمن الوطني" بأن عليهم الحضور للمتابعة بشكل منفصل من جانب "قطاع الأمن الوطني".

فعلى سبيل المثال، تحدَّث إلى منظمة العفو الدولية رجلٌ خضع للمتابعة من "قطاع الأمن الوطني" منذ الإفراج عنه مؤقتاً من الحبس الاحتياطي السابق للمحاكمة في عام 2020، فقال:

**" قبل مايتم تنفيذ اخلاء سبيلي باسبوعين بعد وانا في القسم قاعدت اسبوعين في حجز عادي اتعرضت فيهم مرتين أمن وطني واتحقق معايا مرة تحقيق كامل من الأول خاص، ورجع ورا أوي من أول 2012، وبعد كدا ودوني التلاجة بتاعة أمن الدولة واقعدت هناك اسبوع كمان، وانا خارج طلعوني للظابط، كنت متغمي... قعد يشتمني و يهددني شوية، وبعدين قالي تحضر تدبيرك [المقررة بموجب قرار المحكمة]، وتيجلنا متابعة كل أسبوع...، متابعة في مكتب الأمن الوطني، وقالي لو اتاخرت في المتابعة هعملك قضية".[29][30]**

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، وصفت امرأة كانت خاضعةً للمراقبة الشُرطية كبديل عن الحبس الاحتياطي بموجب أمر من المحكمة، تعليمات جهاز الأمن الوطني لها بالخضوع للمتابعة بشكل منفصل، فقالت:

**"[بعد عشرة أشهر من الإفراج عني في عام 2019] جيت رايحة القسم اليوم ده علشان التدبير لقيت أمين الشرطة قالي تعالي عشان الظابط ["قطاع الأمن الوطني"] عايزك، دخلنا مكتب المباحث اخد بياناتي وبعدين جينا طالعين راح مغمييني...وفضلت مرمية كذا ساعة وقاعدت اعيط...كان في ناس جنبي بتضرب واصوات وده عمل عليا ضغط جامد وكنتجامد وكنت خايفة جدا جدا و سقعانة جدا... الكلام ده لحد الصبح، دخلني ["ضابط قطاع الأمن الوطني"] وابتدا [أربع ضباط] يحقق معايا من البداية خالص سألني انتي مين وبتعملي ايه وساكنة**

---

[29] مقابلة أُجريت في 14 يونيو/حزيران 2021.

[30] "بعد أن أمرت المحكمة بالإفراج عني، أخذني [عناصر الشرطة] إلى القسم حيث احتُجزت لمدة أسبوعين، وهناك استجوبني [ضباط] "قطاع الأمن الوطني" مرتين عن تاريخي [السياسي] منذ عام 2012. ثم نقلوني إلى حجز "قطاع الأمن الوطني" [يُسمى "الثلاجة"] لمدة تزيد عن الأسبوع... وهناك ظل [ضابط "قطاع الأمن الوطني"] يشتمني لبعض الوقت ثم قال لي: سوف تذهب إلى المراقبة [المقررة بموجب قرار المحكمة]، وتأتي هنا [إلى مكتب "قطاع الأمن الوطني"] مرة كل أسبوع، وإذا تأخرت فسوف أفتح قضية [جديدة] ضدك"

**فين، وبتشتغلي ايه واتقبض عليكي ازاى وتعرفي مين من المحبوسين معاكي وقاعدتي محبوسة قد ايه وفين وروحتي سجون ايه... خلاني [أمين الشرطة] اثبت التدابير واثبت حضوري وقالي انتي هتجيلي بعد بكرا [لتنفيذ متابعة "قطاع الأمن الوطني"]".**[31][32]

وروت مُحتجزة سابقة لمنظمة العفو الدولية تجربتها، حيث خضعت للمتابعة من "قطاع الأمن الوطني" منذ الإفراج عنها في عام 2019، فقالت:

**"بعد ماخرجت بأسبوعين كلموني قالي ...انتي تدبيرك كل قد ايه ...قالي طيب احنا هنبقي نكل مك وهتجيلنا قولتله هجلكم فين في القسم يعني قالي لا في المقر ["قطاع الأمن الوطني"]، ولما نكلمك تردي. ".**[33][34]

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قالت امرأة ثالثة كانت تخضع للمتابعة من "قطاع الأمن الوطني" منذ الإفراج عنها:

**يوم 20 سبتمبر/أيلول 2020 لقيت ماما بتصحيني الصبح الساعة 10 بتقولي أمن الدولة تحت، قومت ولبست الاسدال ونزلت لقيت في 2 امناء وقالولي البسي وتعالي معانا، قولتله اجي معاكم ليه هو في حاجة كنت لسه عندكم من 5 ايام!!، قالي الباشا[35] عاوزك، ...وروحت المقر ["قطاع الأمن الوطني"]، واول مادخلت لقيت حد بيقولي لفي وشك في الحيطة وكلبشني وغمانى ودخلوني في اوضة وبعدين دخل حد اخد الموبيل مني وخرج، خرجت من المقر بعد حوالي ست ساعات وطول الفترة ماحدش كلمني ولا حقق معايا طول الفترة دي قاعدة متكلبشة ومتغمية وبس".**[36][37]

كما أخضع ضباط "قطاع الأمن الوطني" بعض المُحتجزين السابقين للمتابعة لأجل غير مُسمى، حتى بعد انتهاء مدة الرقابة التي قررتها المحكمة.

فقد قال محتجز سابق، أطلع منظمة العفو الدولية على نسخة من أمر قضائي يُبين انتهاء مدة خضوعه للمراقبة:

**" وانا روحت القسم عشان المتابعة [من جانب "قطاع الأمن الوطني"] ، فورتهم القرار، المباحث سلمتنى للأمن الوطني، الأمن الوطني خدني من القسم وغموني وطلعوني فوق المكتب بتاع الأمن الوطني، قاعدت بتاع ساعة ساعة الا ربع بعد كدا دخلوني للظابط، وقالي الورقة اللى معاك دي يا [اسم الضحية]تقرطسها وانت عارف تعمل بيها ايه عشان احنا في رمضا ن، قولتله ماش ي يا فندم بس ده قرار باخلاء سبيلي وانا عاوز اوقف التدبير، قالي لا احنا مابنشتغلش بقرارات، الورقة دي انت عارف هتحطها فين ولا اقوم احطهالك انا!! بس انا صايم، ممكن تستنى لحد بعد الفطار وانا احطهالك، او تقعد معانا شوية لحد ماتتعلم بنفسك، ولا انت شكل السجن وحشك يا [اسم الضحية]!؟، قولتله لا السجن ماوحشنيش، قالي هتفضل تحضر التدبير والمتابعة ورجلك فوق رقبتك لحد ماحنا نقولك خلاص، قولتله مانا باجي المتابعة قالي تحضر الاثنين المتابعة والتدبير واعتبر ان التدبير دي كمان تخصنا، وبعدين قالي انا مش محتاج افكرك انك ماتسمعش كلام الناس الوحشة دي تاني! انت لما سمعت كلمهم المرة اللى فاتت شوفت حصلك ايه، وانت لو سمعت كلامهم تاني احنا عندنا كلام ماتحبش تسمعه. رغم ان طلعلي قرار اخلاء سبيل فانا بروح المتابعة بمزاج الظابط!! والوضع ده مابينتهيش، فمافيش شغل ولا اى حياة اصلا".**[38][39]

---

[31] مقابلة أُجريت في 11 يونيو/حزيران 2021.

[32] "بعد عشرة أشهر من الإفراج عني [في عام 2019]، كنتُ ذاهبة إلى قسم الشرطة للخضوع للمراقبة، وهناك أخبرني أحد عناصر الشرطة بأن ضابط ["قطاع الأمن الوطني"] يريدني، فذهبتُ معه إلى الضابط الذي سجَّل بياناتي الشخصية ثم عصبوا عينيّ وصعدوا بي السلالم... بقيتُ معصوبة العينين لساعات حتى بدأتُ في البكاء... وأخذوني إلى مكان آخر حيث بقيتُ حتى الصباح. كان الجو بارداً وكنتُ أسمعُ أصوات أشخاص يتعرضون للضرب ويصرخون... في الصباح استجوبني أربعة ضباط عن تاريخي وعمّا كنت أعمل في ذلك الوقت... وفي النهاية ذهب الشرطي معي لإتمام عملية المراقبة بناء على حكم المحكمة، وأبلغني أنه يجب عليَّ أن أعاود الحضور أمامه بعد يومين [لتنفيذ متابعة "قطاع الأمن الوطني"]"

[33] مقابلة أُجريت في 13 يونيو/حزيران 2021.

[34] "بعد أسبوعين من الإفراج عني، اتصل بي شرطي قال إنه من "قطاع الأمن الوطني"، وسألني عن تنفيذ مراقبتي [المقررة بأمر المحكمة] ... ثم قال: "سوف نتصل بك لاستدعائك وسوف تمثلين أمامنا"، فسألته أين، هل تقصد قسم الشرطة، فقال "لا، في المقر ["قطاع الأمن الوطني"]، وعندما نتصل بك يجب أن تردّي"

[35] لقب تركي يُطلق على شخصيات رفيعة المستوى، وكان مستخدماً رسمياً في مصر حتى أُلغي في عام 1952، ولكنه ظل مستخدماً في اللغة الدارجة للإشارة إلى شخص له مكانة اجتماعية عالية. ويُستخدم هذا اللقب بشكل خاص من ضباط الشرطة أو للإشارة إليهم.

[36] مقابلة أُجريت في 13 يونيو/حزيران 2021.

[37] "في يوم 20 سبتمبر/أيلول جاء [ضباط] "قطاع الأمن الوطني" إلى منزلي، وأبلغني شرطيان: "الباشا[37] يريدك"... ذهبنا إلى مبنى "قطاع الأمن الوطني"، وبمجرد دخولي، أخبرني أحدهم بأن أدير وجهي إلى الحائط، وعصب عينيّ وكبّل يديّ، ثم أخذ هاتفي واقتادني إلى غرفة حيث بقيتُ حوالي ست ساعات قبل أن يفرجوا عنّي"

[38] مقابلة أُجريت في 14 يونيو/حزيران 2021.

[39] "ذهبتُ إلى قسم الشرطة من أجل المتابعة [من جانب "قطاع الأمن الوطني"] وأبرزتُ لهم قرار المحكمة الذي يقضي بانتهاء مدة مراقبتي... عصبوا عينيَّ وأخذوني إلى ضابط "قطاع الأمن الوطني" الذي قال لي: "يا [اسم الضحية]، يمكنك أن تصنع مخروطاً من هذه الورقة، ولا داعي لأن أشرح لك أين تضعها"... قلتُ لكن هذا قرار محكمة بإنهاء مراقبتي، فردَّ قائلاً: "نحن لا نعمل بقرارات، يمكنك أن تنتظر إلى ما بعد الإفطار[39] حتى أقحمها بنفسي هناك، أو ربما تكون قد اشتقت إلى السجن؟"... ثم قال لي إنَّني سأظلّ تحت المراقبة والمتابعة، شئت أم أبيت، إلى أن يقرروا التوقف... وبرغم أن معي قرار محكمة [بانتهاء فترة المراقبة التي فرضتها المحكمة]، خضعت لأوامر الضابط. لن تنتهي هذه الدوامة، وبالتالي فلا إمكانية للعمل ولا حتى للحياة"

كما تحدَّثت مُحتجزةٌ سابقة لمنظمة العفو الدولية عن إخضاعها للمتابعة إلى أجل غير مُسمى على أيدي "قطاع الأمن الوطني"، فقالت:

**" قولتله [ضابط "قطاع الأمن الوطني"] انا عاوزة اتساب في حالي، قالي ...طالما دخلتي السكة[النشاط السياسي] دي يبقى ماترجعيش تسألي هنبطل امتى اللى بيحصل ده هيخلص لما تموتي."**.[40][41]

[40] مقابلة أُجريت في 13 يونيو/حزيران 2021.

[41] "سألتُه [ضابط "قطاع الأمن الوطني"] إلى متى سيتعيَّن عليَّ أن أحضر للمتابعة، فقال: ما دمتِ سلكتِ هذا الطريق [النشاط السياسي]، لا تسألينا متى سنتوقف، فلن ينتهي هذا إلا بموتك"

# غياب سبل الانتصاف القانونية

**"قالي [ضابط "قطاع الأمن الوطني"] انا اسمي ... وده اسمي الحقيقي، علي فكرة وماعنديش مشكلة اشيل البتاع [العصابة] اللى على عنيك دي انت كدا كدا عيل خول42 وعرفين أولك واخرك فين."[43]**

مُحتجز سابق متذكراً ترهيبه على أيدي ضابط من "قطاع الأمن الوطني" خلال الاستجوابات.

نظراً لأن هذه الإجراءات تُتخذ خارج نطاق القضاء، فلا تُتاح للضحايا سبلٌ قانونية للإبلاغ عن الاستدعاءات أو المتابعة على يد "قطاع الأمن الوطني" أو للطعن في قانونيتها.[44] كما يخشى الضحايا التعرض لأشكال من الانتقام على أيدي القطاع، مثل الاختفاء القسري والقبض والاحتجاز التعسفيين والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، إذا قدموا أي شكاوى إلى القضاء أو نددوا علناً بما يلاقونه. وتحدَّث الذين خضعوا للاستجواب مع منظمة العفو الدولية بشكل متكرّر عن الطريقة التي كان ضباط "قطاع الأمن الوطني" يتفاخرون بها ويتصرفون بثقة تامة في أنه لا عواقب لأفعالهم وأنهم فوق القانون. وفي مقابلة مع المنظمة، ذكر ناشط تعرض للمتابعة بأن ضابط "قطاع الأمن الوطني" الذي استجوبه تباهى بأنه لا يحتاج إلى عصب عينيه خلال الاستجوابات وأبلغه باسمه الحقيقي لأنه لا يمكن القيام بشيء للتصدي لأفعاله أو محاسبته.

وقال الناشط للمنظمة:

**"قالي [ضابط "قطاع الأمن الوطني"] انا اسمي ... وده اسمي الحقيقي علي فكرة وماعنديش مشكلة اشيل البتاع [العصابة] اللى على عنيك دي انت كدا كدا عيل خول[45] وعرفين أولك واخرك فين ".[46][47]**

وخلص الذين تعرضوا لانتهاكات في سياق المتابعة إلى أنه لا سبيل أمامهم أيضاً للسعي إلى نيل العدالة. فقد قالت ناشطة أبلغت منظمة العفو الدولية بأنها تعرضت للتحرش الجنسي من أحد أفراد الشرطة:

---

42لفظ تحقيري بذيء يُستخدم في الإساءة إلى الرجال المثليين، لكنه يُستخدم أيضاً للدلالة على أن الشخص ضعيف ولا حيلة له.

43"قال [ضابط "قطاع الأمن الوطني"] لي: 'اسمي هو... وهذا اسمي الحقيقي، ولا أمانع حتى في رفع هذا الشيء [العصابة] عن عينيك. ففي كل الأحوال أنت [خ...] وأعرف أنك لا تستطيع أن تفعل شيئاً بشأن هذا."

44 منظمة العفو الدولية، "مصر: حالة الاستثناء الدائمة: انتهاكات نيابة أمن الدولة العليا"، 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، (تمّ ذكره سابقاً)

45 أنظر الهامش 17

46 مقابلة أجريت في 14 يونيو/حزيران 2021.

47"قال [ضابط "قطاع الأمن الوطني"] لي: 'اسمي هو... وهذا اسمي الحقيقي، ولا أمانع حتى في رفع هذا الشيء [العصابة] عن عينيك. ففي كل الأحوال أنت [خ...] وأعرف أنك لا تستطيع أن تفعل شيئاً بشأن هذا".

**"تم تهديدي لما قررت اشتكي الظابط اللى اتحرش بيا، اتهددت اني هرجع ال سجن تاني، اتقالي نصاً انتي عاوزة تعملي محضر ازاي يعني انتى عاوزة تحبسي نفسك!! مافيش حاجة اسمها تعملي محضر".**[4948]

وقال محامون معنيون بحقوق الإنسان لمنظمة العفو الدولية إنهم ينصحون من يُستدعون للاستجواب أو يتعرضون للمتابعة على يد "قطاع الأمن الوطني" بأن يفعلوا ما يؤمرون به، وأن يحاولوا التحدث بنبرة تصالحية، وأن يمتنعوا عن اتخاذ أي إجراءات قانونية، لأن من المرجح أن تأتي بنتائج عكسية وتؤدي إلى مضايقة أشد وإلى الاحتجاز لفترة طويلة. وقال محامٍ لمنظمة العفو الدولية:

**"ميتفعش تاخد معاك محامي في الاستدعاءات دي، وانا بنصح الي بيجلهم استدعاءات يروحوا وخلاص، لان لو مرحوش ممكن يتاذوا جامد. "**[5150]

ومن شأن تواطؤ أعضاء النيابة العامة في انتهاكات "قطاع الأمن الوطني" الذي سبق أن وَثَّقَته منظمة العفو الدولية، كما يتبين من تقاعسهم بشكل منهجي عن التحقيق في ادعاءات التعذيب والاختفاء القسري على يد "قطاع الأمن الوطني" وقبولهم "اعترافات" يشوبها التعذيب كأدلة، أن يمثل عقبةً إضافية في طريق الضحايا الذين يسعون لنيل الإنصاف القضائي.[52]

---

[48] "عندما أردتُ التقدم بشكوى ضد الضابط الذي تحرش بي جنسياً، قيل لي: "ماذا تعنين بأنك تريدين تقديم شكوى؟ أتريدين العودة إلى السجن؟" لا يوجد شيء اسمه تقديم شكوى هنا"
[49] مقابلة أُجريت في 1 أغسطس/آب 2021.
[50] "لا يمكنك أن تأخذ محامياً معك إلى هذه الاستدعاءات وأنا أنصحُ من يتم استدعاؤهم بأن يذهبوا فحسب، لأنهم إن لم يفعلوا فقد تكون هناك عواقب"
[51] مقابلة أُجريت في 3 مايو/أيار 2021.
[52] منظمة العفو الدولية، "مصر: حالة الاستثناء الدائمة: انتهاكات نيابة أمن الدولة العليا"، 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2019 (وثيقة سبقت الإشارة إليها).

# التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

**"شتمني وضربني بالقلم عشان لما سالني بتشتغلي ايه، قولتله مابشتغلش واني ماعرفش حد من الأخوان وعمري ماشتغلت معاهم".**[53]

ناشطة سياسية ومُحتجزة سابقة تتذكر كيف اعتدى عليها ضابط في "قطاع الأمن الوطني" أثناء استجوابها.

أفاد 11 شخصاً ممن أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم بأنهم تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي ضباط "قطاع الأمن الوطني" أثناء استجوابهم، من خلال الضرب والتهديد بالإخفاء القسري والتعذيب والسجن، بما في ذلك لأفراد عائلاتهم، واستخدام عبارات تحقيرية وإهانات. وقد خضع بعضهم للاستجواب وهم معصوبي الأعين ومكبلي الأيدي، ومُنعوا من استخدام المراحيض ومن شرب المياه طوال فترات
التحقيق. وكانت المعاملة تختلف باختلاف الضابط المسؤول، وكذلك باختلاف وضع مَن يتم استجوابهم. وكانت الشخصيات المعروفة ذات الصلات الراسخة أقل عُرضةً لخطر التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة.[54]

ففي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال محامٍ استُدعي للاستجواب في أحد مكاتب "قطاع الأمن الوطني" في عام 2020:

**"فِضل يسال على [أحد المدافعين عن حقوق الإنسان] وانا فضلت أقوله اني معرفوش، ففضل يتعصب اكتر، وبعدين وقف وضربني بالألم".**[55][56]

في حديث إلى منظمة العفو الدولية، قالت امرأة هربت من مصر بعد تعرّضها لتحرش جنسي، واستُدعيت مراراً للاستجواب بصفة منتظمة من "قطاع الأمن الوطني" عقب الإفراج عنها:

**""شتمني وضربني بالألم عشان لما سالني بتشتغلي ايه، قولتله مابشتغلش واني ماعرفش حد من الأخوان وعمري ماشتغلت معاهم".**[57][58]

---

[53] "شتمني وصفعني على وجهي عندما أخبرتُه أنني لا أعرف أي أحد من الإخوان المسلمين ولا أعمل معهم".

[54] هم عادة من الشخصيات العامة الذين تربطهم صلات بكل من "قطاع الأمن الوطني" وبمعارضيه والمنتقدين له.

[55] مقابلة أُجريت في 24 يونيو/حزيران 2021.

[56] "ظلّ يسألني عن [أحد المدافعين عن حقوق الإنسان] وعندما أصرّيت أنني لا أعرفه، أخذ غضبه يشتد، ثم وقف وصفعني"

[57] مقابلة أُجريت في 1 يونيو/حزيران 2021.

[58] ""شتمني وصفعني على وجهي عندما أخبرتُه أنني لا أعرف أي أحد من الإخوان المسلمين ولا أعمل معهم"

وقد ذكرت جميع النساء اللواتي خضعن للمراقبة والاستجوابات القسرية من جانب "قطاع الأمن الوطني"، واللواتي أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهن، بأنه لم تكن هناك شرطيات ولا مسؤولات من الإناث سواء أثناء الاستجوابات أو عند تواجدهن بأقسام الشرطة أو مقار "قطاع الأمن الوطني"، ما زاد من تعرضهن للعنف والتحرش الجنسي.

وقالت امرأة أخرى لمنظمة العفو الدولية إنّ ضابطاً في أحد أقسام الشرطة بالقاهرة الكبرى قد اعتدى عليها جنسياً، بينما هددها ضابط آخر من "قطاع الأمن الوطني" بالاغتصاب.

وقالت امرأة ثالثة لمنظمة العفو الدولية إنها تعرضت للسخرية والاستهزاء في مكتب "قطاع الأمن الوطني" بأحد أقسام الشرطة، وأضافت:

**""كل مرة [أذهبُ فيها للمتابعة]، كنت ببقى متغمية، المرة الأولى كنت متغمية ...واثناء التحقيق كمان، ماكنتش شايفة اي حاجة، حتى لما جه يجدني او يطلعني كان بيسندني، وقالي انتى مش جيتي قبل كدا يعني حافظة الطريق قولتله لا مش حافظة الناس بتحفظها بالخطوات بس انا مش في دماغي بسبب التوتر والخوف وانا ممكن اتحبس تاني".**[59][60]

وعندما كانت الاستجوابات تستمر لساعات ويتوجه الأقارب المنفعلون إلى أقسام الشرطة أو مقار "قطاع الأمن الوطني" للاستفسار، كان المسؤولون ينكرون وجود ذويهم رهن الاحتجاز، غير آبهين بمخاوفهم.

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قالت مُحتجزة سابقة، كانت تُستدعى بانتظام إلى "قطاع الأمن الوطني":

**"واهلي قالولي ا لاحسن ان انا امشي، لان كل مرة كان بيتحقق معايا ويجيوا يسألو عليّ كان بيتقلهم ماجتش وروحوا شوفوا بنتكم راحت فين، وكانوا تعبوا من الوضع ده"".**[61][62]

وفي بعض الحالات التي وثّقتها منظمة العفو الدولية، استخدم ضباط "قطاع الأمن الوطني" الشتائم المُهينة والألفاظ النابية، وكذلك التهديدات بالسجن والإبعاد المطوّل عن الأهل وغيرها من أشكال الأذية. وقد تحدث إلى منظمة العفو الدولية رجلٌ خضع للمتابعة من "قطاع الأمن الوطني"، فقال:

**"قالي [ضابط "قطاع الأمن الوطني"]: "أنت عيل ابن دين كلب قليل الأدب وطلعتلنا منين مانعرفش، ، حتة عيل لا روحت ولا جيت... مابنحجرش علي اراء حد يابني، بس لو شميت ريحتك في حوار زي بتاع[مظاهرات] 20 / 9 ولا حوار زي أو [اسم مظاهرة] هطلع دين امك، ... وقالي امك اللى قاعدت سنة ونص ماشوفتهاش [اثناء فترة الاحتجاز] هقعدك بقيت عمرك ماتشوفهاش،"".**[63][64]

وفي بعض الجلسات، كان ضباط "قطاع الأمن الوطني" يستجوبون الضحايا بأساليب عدوانية ومروّعة ويصرخون فيهم. وقد تحدثت إلى منظمة العفو الدولية امرأة استُدعيت للاستجواب عام 2021، فقالت:

**"سألني تعرفي مين في المجتمع المدني وايه علاقتك بالناس اللي فيه؟ ...وبعدين سألني علي [اسم مدافع عن حقوق الانسان] هل اعرف ولا حد كلمك من الأخوان اللى كانوا معاكي في جامعة الأزهر وقالك تنزلي مظاهرات... ولما كنت برد نفس الاجابات كان بيتعصب اكثر".**[65][66]

وقد استمرت التهديدات الموجَّهة لبعض الضحايا حتى بعد هروبهم من مصر. ومن هؤلاء محامٍ لحقوق الإنسان غادر مصر بعد استدعائه للاستجواب مراراً من جانب "قطاع الأمن الوطني" وممارسة ضغوط عليه للإدلاء بمعلومات عن المنظمة التي يعمل بها. وقد قال لمنظمة العفو الدولية:

---

[59] "في كل مرة كنت [أذهبُ فيها للمتابعة]، كان يتم عصب عينيَّ. في إحدى المرّات، جرى اقتيادي ليلاً، ولم يكُن باستطاعتي رؤية أي شيء، فاقتادني شرطي. وكان يسألني كيف لا أعرف الطريق رغم أنني سبق أن كنت هنا، وكان حرياً بي أن أتذكر الطريق مثل الآخرين"

[60] مقابلة أُجريت في 11 يونيو/حزيران 2021.

[61] مقابلة أُجريت في 11 يونيو/حزيران 2021.

[62] "طلبت مني أسرتي أن أغادر مصر، لأنني في كل مرة كان يتم استدعائي ويطول غيابي، كان أهلي يذهبون ويسألون عني، فيقولون لهم: "هي ليست عندنا، اذهبوا وابحثوا عن ابنتكم في مكان آخر"

[63] مقابلة أُجريت في 14 يونيو/حزيران 2021.

[64] "قال لي [ضابط "قطاع الأمن الوطني"]: "أنت سافل، لا أعرف من أين جئت، أنت مجرد طفل وقح... يا ابني نحن لا نمنع رأي أي أحد، ولكن إذا اشتبهت بضلوعك في عمل مشبوه آخر مثل [مظاهرات] 20 سبتمبر/أيلول أو [أي مظاهرات بأي اسم آخر] سوف أدمرك... ولن ترى أمك التي لم ترها منذ عام ونصف [أثناء الاحتجاز] أبداً"

[65] مقابلة أُجريت في 1 يونيو/حزيران 2021.

[66] "سألني [ضابط "قطاع الأمن الوطني"] عن معارفي في المجتمع المدني، وبدأ يذكر أسماء البعض بمن فيهم [اسم محامٍ لحقوق الإنسان] وسألني عما إذا كنتُ على اتصال مع أصدقائي من الجامعة... وكان يصرخ في كل مرة لا تعجبه فيها إجابتي"

**"بعد ممشيت بعتلي رسالة [ضابط في "قطاع الأمن الوطني"] بيقولي فيها على فكرة انت جبان عشان هربت واعتبر نفسي هارب من هنا ورايح".**[67][68]

[67] مقابلة أُجريت في 26 يونيو/حزيران 2021.
[68] "تلقيتُ رسالة منه [ضابط في "قطاع الأمن الوطني"] بعد أن غادرتُ مصر قال فيها إنني جبان بسبب مغادرة البلد، وإنني من الآن فصاعداً سأظلُ هارباً بقية حياتي"

# انتهاك الحق في الخصوصية وفي حرية التنقل

**"فجأت اني اتمنعت [من السفر] في المطار، الامن الوطني حقق معايا في المطار ورجعني، وقالي امن الدولة عندك هيكلمك وهما لو وقفوا هيسفروكي ويدوكي ورقة ممضية منهم وتسافري ماوفقوش خلاص".**[69]

ناشطة ومُحتجزة سابقة تتذكر كيف منعها "قطاع الأمن الوطني" من السفر.

ينتهك ضباط "قطاع الأمن الوطني" بشكل ممنهج ومنتظم خصوصية مَن يتم استجوابهم من خلال أسئلة متطفلة عن حياتهم وحياة أفراد أسرهم وتفتيش هواتفهم من دون إذن قضائي. وفي مقابلات مع منظمة العفو الدولية، قال مَن خضعوا للاستجواب أمام ضباط "قطاع الأمن الوطني" بأن لا خيار كان أمامهم سوى الإجابة عن تلك الأسئلة والإذعان لفتح هواتفهم، إثر تهديدهم بالقبض عليهم إذا امتنعوا عن تنفيذ تلك الأوامر.

وقد ذكر جميع الأشخاص الستة والعشرين الذين أجرت المنظمة مقابلات معهم تحضيراً لكتابة هذا التقرير الموجز أنهم سُئلوا عن حياتهم الشخصية وعن عملهم وأسرهم وتنشئتهم وأصدقائهم. فعلى سبيل المثال، تحدَّثت إلى منظمة العفو الدولية امرأةٌ خضعت للاستدعاء في أواخر عام 2020، فقالت:

**"سألني [ضابط "قطاع الأمن الوطني"] عن نشأتي والبيت وأهلي والنشأة كانت ازاى ووضعنا كأسرة عامل ازاي ودرست ايه؟ وبشتغل فين ...اتعصب جامد وقالي ماتسألنيش في حوارات مالهاش لازمة... وقالي ماتسأليش وماترديش السؤال بسؤال، واتنرفز"".**[70][71]

كما تحدَّث إلى المنظمة محامٍ استُدعي للاستجواب مرتين في منتصف عام 2021، فقال:

---

[69] "تم إيقافي في المطار [عند المغادرة]، حيث استجوبني ضباط "قطاع الأمن الوطني"، وأخبروني بأن نظراءهم في المنطقة التي أسكنها سوف يستدعونني، وأنهم إذا وافقوا فسوف يعطونني ورقة مختومة بالسماح لي بالسفر، أما إذا لم يوافقوا، فلن أسافر".

[70] مقابلة أُجريت في 1 يونيو/حزيران 2021.

[71] "سألوني عن نشأتي وبيتي وأسرتي بالتفصيل... كان [ضابط "قطاع الأمن الوطني"] يصرخ كلما أطلتُ الحديث أو سألتُ سؤالاً، ويقول: "لا تجيبي على أسئلتي بأسئلة أو تتحدثي في مسائل تافهة"

**"سألني [ضابط "قطاع الأمن الوطني"] عن دراستي... وعن [أسماء البلدان التي زرتها] وعملت ايه في كل بلد منهم".**[72][73]

وذكر عددٌ ممَن أُجريت معهم مقابلات بأن ضباط "قطاع الأمن الوطني" أعطوهم تعليمات عن كيفية التصرف في حياتهم أو حتى ترتيب مظهرهم، وأمروهم بإبلاغ القطاع بأي تغيير مهم في حياتهم، بما في ذلك تغيير محل الإقامة، وإلا تعرضوا لخطر السجن. فقد تحدَّث إلى منظمة العفو الدولية شخصٌ خضع لمتابعة "قطاع الأمن الوطني" منذ إطلاق سراحه، قائلاً:

**"اتقالي "[من قبل ضابط "قطاع الأمن الوطني"] ماتغيرش شكلك يعني ماتحلقش شعرك ماتحلقش ذقنك غير لما تعرفنا، تليفونك لو لقيناه مقفول هنعملك قضية، لو لقينا ان معاك خط تاني ومش مديهولنا هتزعل، لو غيرت محل إقامتك من غير مانعرف هتزعل".**[74][75]

وفي خمس حالات وثَّقتها منظمة العفو الدولية، فرض ضباط من "قطاع الأمن الوطني" أيضاً قيوداً تحد من قدرة الأفراد المُستدعين على السفر للخارج، وذلك بإصدار تعليمات لهم بطلب إذن من "قطاع الأمن الوطني" قبل السفر. وذكر ثلاثة على الأقل ممن أُجريت معهم مقابلات بأنهم حاولوا السفر من دون الحصول على ذلك الإذن، فأوقفهم ضباط "قطاع الأمن الوطني" في المطار. وتعرض اثنان منهم، لم يكونا على ذمة تحقيقات للنيابة في ذلك الوقت، لمصادرة جوازَي سفرهما.

ففي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قالت امرأة خضعت لمتابعة إضافية من "قطاع الأمن الوطني" منذ الإفراج عنها على ذمة التحقيقات مع بقائها تحت المراقبة الشُرطية بموجب قرار من المحكمة:

**" فجأت اني اتمنعت [من السفر] في المطار، الامن الوطني حقق معايا في المطار ورجعني، وقالي امن الدولة عندك هيكلمك وهما لو وقفوا هيسفروكي ويدوكي ورقة ممضية منهم وتسافري ماوفقوش خلاص ... وبعد مارجعت قاعدت اسلوع في البيت وبعد كدا لقيت تليفون من امن الدولة... وقالي تعالي النهاردة ... سألوني ... ازاي اسافر من غير ماستأذنهم، ".**[76][77]

قال ناشطان آخران، خضع أحدهما للمتابعة من "قطاع الأمن الوطني" بينما استُدعي الآخر للاستجواب ثلاث مرات، لمنظمة العفو الدولية إنهما مُنعا من السفر من مطار القاهرة الدولي في واقعتين منفصلتين خلال عام 2020. وبعد استجوابهما، صادر ضباط "قطاع الأمن الوطني" في المطار جوازَي سفرهما، وأمرا باسترداهما من مقر "قطاع الأمن الوطني" في محل إقامتهما.

---

[72] مقابلة أُجريت في 9 يونيو/حزيران 2021.

[73] "سألني [ضابط "قطاع الأمن الوطني"] عن دراساتي... وعن [أسماء البلدان التي زرتها] وعمَّا كنتُ أفعل في كل بلد"

[74] مقابلة أُجريت في 14 يونيو/حزيران 2021.

[75] "قال لي [ضابط "قطاع الأمن الوطني"]: "لا تغيّر مظهرك، فلا تقص شعرك أو تحلق لحيتك من دون إبلاغنا، وإذا أغلقت هاتفك سنوجه اتهاماً [جنائياً] لك، وإذا اكتشفنا أن لديك رقماً آخر لم تبلغنا به فسوف تندم على ذلك، وإذا غيَّرتَ عنوانك من دون إبلاغنا، سوف تندم"

[76] مقابلة أُجريت في 13 يونيو/حزيران 2021.

[77] "تم إيقافي في المطار [عند المغادرة]، حيث استجوبني ضباط "قطاع الأمن الوطني"، وأخبروني بأن نظراءهم في المنطقة التي أسكنها سوف يستدعونني، وأنهم إذا وافقوا فسوف يعطونني ورقة مختومة بالسماح لي بالسفر، أما إذا لم يوافقوا، فلن أسافر ... وبعد أسبوع طلبني أحد أفراد الشرطة وأمرني بالحضور إلى قسم الشرطة... سألوني عن السفر وكيف أتجرأ على السفر من دون أن أستأذنهم".

# تمهيد الطريق للاحتجاز المطوَّل

في أغلب الحالات التي وثَّقتها منظمة العفو الدولية في إطار كتابة هذا التقرير الموجز حول استدعاءات "قطاع الأمن الوطني" ومتابعته، أفرج "قطاع الأمن الوطني" في غضون ساعات، وفي إحدى الحالات في غضون أربعة أيام، عن الأشخاص الذين استُدعوا، وذلك بعد استجوابهم، ولكن في حالتين أدت تلك الإجراءات إلى احتجاز مُطوَّل بتهم تتعلق بالإرهاب وغيرها من التهم. وكان سبعة أفراد آخرين ممن ظهرت قضاياهم في هذا التقرير الموجز قد أمضوا بالفعل ما يصل إلى ثلاث سنوات رهن الاحتجاز التعسفي قبل إخضاعهم لمتابعة جهاز الأمن الوطني. وقال ثلاثة آخرون ممّن اختبأوا إثر استدعاءات "قطاع الأمن الوطني"، لمنظمة العفو الدولية أن "قطاع الأمن الوطني" داهم منازلهم أو منازل عائلاتهم، وأنهم معرضون لخطر السجن إذا ما ألقي القبض عليهم.

وقد قُبض على أحمد سمير سنطاوي، وهو باحث يدرس لنيل الماجستير في علم الأنثروبولوجيا، يوم 1 فبراير/شباط 2021 بعدما حضر بنفسه إلى مقر "قطاع الأمن الوطني" في القاهرة الجديدة بناءً على استدعاء شفوي. وتعرض الباحث للاختفاء القسري حتى 6 فبراير/شباط، حيث مثل أمام نيابة أمن الدولة العليا، فرع خاص من النيابة، للتحقيق معه. وقد أبلغ الباحث محقق النيابة بأنه احتُجز خلال تلك الفترة في ثلاثة أماكن مختلفة من دون السماح له بالتواصل مع أسرته أو محاميه. وأضاف بأنه تعرض لعصب عينيه وللضرب باللكمات في الرأس والبطن أثناء استجوابه في مكتب "قطاع الأمن الوطني" بقسم شرطة التجمع الخامس. وقد ركز مستجوبوه من ضباط "قطاع الأمن الوطني" على دراساته وتدويناته على صفحة مناهضة للحكومة على موقع "فيسبوك". وتقاعس محقق النيابة عن إصدار أمر بالتحقيق في ادعاءات الباحث بالتعرض للاختفاء القسري والتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، وبدلاً من هذا، استجوبه عن عمله الأكاديمي، وأمر بحبسه على ذمة التحقيق بتهم "الانضمام إلى جماعة إرهابية"، و"إذاعة أخبار وبيانات كاذبة"، و"استخدام حساب على شبكات التواصل الاجتماعي بغرض نشر الأخبار الكاذبة"، وذلك في القضية رقم 2021/65.

وفي 28 مايو/أيار 2021، أحالت نيابة أمن الدولة العليا أحمد سمير سنطاوي للمحاكمة أمام محكمة جنح أمن الدولة طوارئ بتهمة "نشر أخبار كاذبة من شأنها تقويض الدولة ومصالحها العامة والنظام العام وإثارة الفزع بين الناس"، وذلك في قضية منفصلة. وفي 22 يونيو/حزيران 2021، أدانته المحكمة وحكمت عليه بالسجن أربع سنوات، دونما سبب سوى قيامه بنشر تدوينات على وسائل التواصل الاجتماعي تنتقد انتهاكات حقوق الإنسان في السجون المصرية، وسوء تعامل الدولة مع وباء كورونا، وهي تدوينات أنكر كتابتها.[78] ولا يمكن استئناف الأحكام الصادرة عن محاكم أمن الدولة العليا طوارئ أمام أي محكمة أخرى، ولرئيس الجمهورية سلطة التصديق على الأحكام أو تعديلها أو إلغائها. وترى منظمة العفو الدولية أن أحمد سمير سنطاوي يُعتبر من سجناء الرأي، حيث احتُجز دونما سبب سوى ممارسة حقوقه الإنسانية، ومن ثم تدعو المنظمة إلى الإفراج عنه فوراً ومن دون قيد أو شرط.[79]

---

[78] منظمة العفو الدولية، "مصر: الحكم على طالب ماجستير بالسجن أربع سنوات لنشره "أخبار كاذبة"، 22 يونيو/حزيران 2021. مُتاح على الرابط:
https://www.amnesty.org/ar/latest/press-release/2021/06/egypt-masters-student-sentenced-to-four-years-in-prison-for-publishing-false-news/

[79] منظمة العفو الدولية، "مصر: تحرك عاجل: السجن ظلماً لطالب بسبب نشر "أخبار كاذبة": أحمد سمير سنطاوي، 5 يوليو/تموز 2021. (رقم الوثيقة: MDE 12/4396/2021). مُتاح على الرابط:
https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/sites/9/2021/07/MDE1243962021ARABIC.pdf

وفي قضية أخرى، في أوائل عام 2021، قُبض على رجل خاضع لمتابعة "قطاع الأمن الوطني" في القاهرة، وأُحيل إلى نيابة أمن الدولة العليا، حيث اتُّهم بتهم تتعلق بالإرهاب وبالمشاركة في "مظاهرات غير مصرّح بها"، واحتُجز على ذمة التحقيق.[80]

[80] مقابلة أُجريت في 26 أغسطس/آب 2021.

# الأثر على الضحايا – تدمير حياتهم

## "كل يوم بشم ريحة الحرية وارجع اتحبس".[81]

ناشطة ومُحتجزة سابقة تشرح أثر متابعة "قطاع الأمن الوطني".

قال 20 شخصاً، ممَن أجرت معهم منظمة العفو الدولية مقابلات لكتابة هذا التقرير الموجز، إنّ الحياة تحت التهديد المستمر بالاحتجاز على أيدي "قطاع الأمن الوطني" جعلهم يشعرون بالقلق والاكتئاب، وأثّر على تمتعهم بحقوقهم الإنسانية، بما في ذلك الحق في العمل أو التعليم، وعلى مقدرتهم على مواصلة حياتهم بشكل طبيعي. وقالوا إنهم يعيشون في خوف مستمر، وفي كل مرة يذهبون إلى الاستجواب تنقبض قلوبهم لأنهم لا يعرفون على وجه اليقين إن كان سيُسمح لهم بالانصراف في نهاية الأمر. وقال عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء والمحامين إن الترهيب المتواصل والتهديد بالسجن، أو بمعاودة السجن بالنسبة للبعض، قد أجبرهم على التوقف عن التعبير عن آرائهم أو المشاركة في أنشطة سياسية، بينما غادر البعض البلاد إلى المنفى نتيجةً لذلك.

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال رجل استُدعي ثلاث مرات في عام 2021، في محاولة على ما يبدو لترهيبه وتجنيده للعمل كمخبر:

**"اول ملقيت رقم برايفت ["رقم خاص"] ، عرفت ان هما ["قطاع الأمن الوطني"] واترعبت في وقتها. مكنتش عارف اركز ولا في دراسة ولا في شغل طول ميوم الاستدعاء كان بيقرب، هو [ضابط "قطاع الأمن الوطني"] كان قالي اروحله الساعة تمانية بليل، فانا دا خوفني اكتر، اصل ليه بليل؟...وانا هناك كنت بشخ على نفسي [كناية عن الخوف] وفضلت اترعش لحد ممشيت من هناك".**[82][83]

كما تحدَّث إلى المنظمة محامٍ لحقوق الإنسان استُدعي عدة مرات خلال عام 2020، فقال:

**"بقيت على طول بتعامل بحذر، يعني مبركبش أوبر [خدمة التوصيل الخاصة] وانا رايح الشغل، عشان ميعرفوش [أفراد "قطاع الأمن الوطني"] انا بروح فين، ومكبتبش حاجة على النت ودايما قلقان ان في مخبرين في المنظمة...انا عايز اسيب مصر ".**[84][85]

---

[81] "في كل يوم كنتُ أتنشّق الحرية، لكن ما ألبث أن أعود إلى الاحتجاز".

[82] مقابلة أُجريت في 6 يوليو/تموز 2021.

[83] "بمجرد أن رأيتُ رقماً خاصاً يتّصل بي، عرفتُ أنهم ["قطاع الأمن الوطني"] وتملّكني الخوف منذ ذلك الحين. لم أستطع التركيز في دراستي أو عملي. كلّما اقترب يوم الاستجواب، حيث أبلغوني أن أمثل أمامهم الساعة الثامنة مساءً، كلّما ازداد خوفي لأن الموعد في الليل. وعندما حان الوقت، كدتُ أتبول في سروالي [كناية عن الخوف] وظللتُ أرتعش إلى أن غادرتُ المبنى أخيراً"

[84] مقابلة أُجريت في 26 يونيو/حزيران 2021.

[85] "أتعامل بحذر دائماً في الوقت الحالي، ولا أستخدم "أوبر" [خدمة التوصيل الخاصة] على الإطلاق للذهاب إلى العمل، حتى لا يتمكنوا [أفراد "قطاع الأمن الوطني"] من تتبعي، ولا أكتبُ مطلقاً على وسائل التواصل الاجتماعي. أشعر بالقلق من وجود مخبرين في المنظمة. وأريد أن أغادر مصر".

ووصف رجل كان يخضع للمراقبة بأمر من المحكمة وللمتابعة من جانب "قطاع الأمن الوطني" في الوقت نفسه، كيف أنّ ضابطاً من "قطاع الأمن الوطني" أمره، وبعد انتهاء مدة المراقبة المقررة بحكم المحكمة، بأن يستمر في الحضور إلى قسم الشرطة خلال الساعات المحددة في قرار المحكمة الذي انقضت مدته، ولم يكتفِ الضابط بذلك بل زاد أيضاً عدد الأيام التي يتوجب على الرجل الحضور فيها كل أسبوع. وقد وصف لمنظمة العفو الدولية كيف أثّر ذلك على حياته اليومية، فقال:

**"انا مش عارف اعمل اى حاجة في حياتي، خالص اى حاجة، غير الشق النفسي، انا عندي...ايام في الاسبوع ببقى في الأمن الوطني وتحت الطلب بالتليفون، يعني ممكن [ضابط "قطاع الأمن الوطني"] يتصل بيا يقولي تعالى النهاردة ويقعدني مايحققش معايا ولا حاجة و بس يعطل اليوم كله ويوم الامن الوطني ده ببقى واخده اجازة من العالم، لان وانا رايح مابقاش ضامن اى حاجة، وكل مرة بروح ببعث مسج لشخص ما لو انا ماظهرتش لحد الساعة كذا يبقى حجزوني، فانا في تهديد دائم وبتعامل مع شيء مجهول مش عارف هينتهي امتى.".**[86][87]

وقالت إحدى المدافعات عن حقوق الإنسان لمنظمة العفو الدولية:

**"من بعدها [استدعاء الامن الوطني] وانا مش عارفة اركز في أي حاجة، بقيت انا وجوزي بنبدل في النوم، عشان لو جم بليل [قوات الامن] يبقى [هما وابنهما الصغير] عندنا وقت نجهز. مبقتش عارفة انام ولا افكر لحد مسيبنا مصر. ".**[88][89]

ووصفت امرأة أخرى الأثر المدمر للمتابعة من جانب "قطاع الأمن الوطني" عليها وعلى حياة أسرتها، فقالت:

**"نفسيا اتحقق معايا اخدت قرار السفر، قبلها ماكنش في دماغي سفر نهائي، وقولت خلاص التدبير اتخففت وهتخلص واعيش حياتي زي ماكنت، بس الاستدعئين ووا بعض وتحقيقات تاني وخوفي وقلقي ورعبي ومش مستحملة الطريقة ومش مستحملة كل شوية اتاخد بالمنظر ده ومش مستحملة الاسئلة فكل ده خلاني اخدت القرار بالسفر وتعبت فعلا تعب اوي ، واهلي كمان كانوا تعبوا جدا ".**[90][91]

ووصفت امرأة ثالثة كيف حطمت المتابعة حياتها الاجتماعية، فقالت:

**"حياتي وقفت من [فترة المتابعة] انا حياتي متوقفة على مكان واحد، السجن بنسبالي احسن من المتابعة، كل يوم بشم ريحة الحرية وارجع اتحبس وده كان بنسبال بتصدم كل يوم، صدمة يوميا وده خلاني مش طايقة حياتي يا تحبسني يا تسيبني، حصلي نبذ مجتمعي محدش عاوز يتواصل معايا وده أثره لسه معايا لحد دلوقتي.".**[92][93]

---

[86] مقابلة أُجريت في 14 يونيو/حزيران 2021.

[87] "لا أستطيع عمل أي شيء في حياتي. فهناك أيام للمتابعة كل أسبوع لدى "قطاع الأمن الوطني"، وعليَّ أن أكون حاضراً لتلقي الاتصالات الهاتفية طوال اليوم. وبإمكانه [ضابط "قطاع الأمن الوطني"] أن يستدعيني للذهاب والبقاء هناك طوال اليوم من دون أن يسألني سؤالاً واحداً، وهكذا يضيع اليوم بأكمله. أصبح مستحيلاً إيجاد عمل. ويُعتبر اليوم الذي أقضيه في الأمن الوطني مثل ثقب أسود، لأنني أذهب إلى هناك ولا أعرف ماذا سيحدث. وفي كل مرة أذهب، أكتبُ لأحدهم أنني إذا لم أتواصل معه/ها في ساعة معينة، يعني أنّهم احتجزوني... أعيش تحت التهديد المستمر وأتعامل مع المجهول... لا أعرف متى سينتهي كل هذا"

[88] مقابلة أُجريت في 2 مايو/أيار 2021.

[89] "منذ استدعائي [إلى "قطاع الأمن الوطني"]، لا أستطيع أن أُركز على أي شيء، واضطررنا أنا وزوجي إلى التناوب في النوم حتى يتوفر لنا [هما وابنهما الصغير] الوقت للاستعداد إذا جاؤوا لأخذنا في الليل. لم أكن أستطيع النوم أو التفكير بشكل عادي إلى أن غادرنا مصر"

[90] مقابلة أُجريت في 11 يونيو/حزيران 2021.

[91] "من الناحية النفسية كنتُ محطمةً ومرعوبةً؛ وبعد المرة الأخيرة [التي استُدعِيت فيها]، قرّرت أن أغادر بأي ثمن، ولم أكن قد فكرت قبل ذلك مطلقاً في مغادرة مصر. ظننتُ أنه ما أن تنتهي فترة المراقبة [المقررة بأمر المحكمة] سأستطيع أن أعيش حياتي بشكل طبيعي، لكنّ هذه الاستدعاءات أفزعتني، أشعر بالقلق ولا أستطيع أن أفكر تفكيراً سليماً ولا أستطيع تحمُّل هذه المعاملة... لقد تعبتُ وتعبتُ أسرتي"

[92] مقابلة أُجريت في 1 أغسطس/آب 2021.

[93] "لقد توقفت حياتي طوال فترة المتابعة، وكان السجن نفسه أفضل من المتابعة. ففي كل يوم، كنتُ أتنشّق الحرية، لكن ما ألبث أن أعود إلى الاحتجاز. كانت هذه صدمة يومية، وقد كرهتُ حياتي، فإما أن تسجنوني أو تطلقوا سراحي. لقد عانيتُ من العزلة الاجتماعية، فلا أحد يريد التحدث معي"

# الإطار القانوني

توصلت منظمة العفو الدولية إلى أن الأسلوب الذي يتبعه "قطاع الأمن الوطني" في استدعاء أشخاص لاستجوابهم ومتابعتهم بدون أوامر قضائية يُعد انتهاكاً للقانون الدولي والمعايير الدولية وكذلك لأحكام الدستور و"قانون الإجراءات الجنائية" المصريَيْن.

وينص "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، الذي انضمت إليه مصر كدولة طرف، على أنه لا يجوز أن يتعرض أي إنسان للقبض عليه أو الاحتجاز بشكل تعسفي، ولا يجوز حرمان أحد من حريته، إلا لأسباب منصوص عليها في القانون ووفقاً للإجراءات المقررة فيه. وينبغي أن يُبلغ الشخص المحتجز على وجه السرعة بأسباب احتجازه، وأن يُقدم للمثول أمام أحد القضاة على وجه السرعة. كما يجب أن تُتاح لذلك الشخص فرصة الطعن في قانونية احتجازه، ويجب إبلاغه بحقوقه، بما في ذلك الحق في التزام الصمت. ومن حق الشخص المشتبه في ارتكابه جريمة جنائية، أو المتهم بتهمة جنائية، أن يحصل على مساعدة قانونية، بما في ذلك خلال الاستجواب الأوّلي. وطبقاً للقانون الدولي والمعايير الدولية، يُعتبر الحرمان من الحرية تعسفياً إذا كان نتيجةً لممارسة الحق في حرية التعبير، أو حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، أو حرية التجمع السلمي، أو الحق في عدم التعرض للتمييز لأي سبب، بما في ذلك بسبب الآراء السياسية أو غيرها.

وتقضي "قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للتدابير غير الاحتجازية" ("قواعد طوكيو") بأنه ينبغي أن "يُنص بقانون على استحداث التدابير غير الاحتجازية، وتعريفها وتطبيقها"، وأن تخضع قرارات فرض تدابير غير احتجازية لإعادة النظر من قبل هيئة قضائية، أو هيئة أخرى مستقلّة. كما تقضي "قواعد طوكيو" بأنه يجب على السلطات أن توضح، شفوياً أو كتابياً، الشروط التي تحكم التدابير غير الاحتجازية لأولئك الخاضعين لها، بما في ذلك التزاماتهم وحقوقهم.

ويحظر القانون الدولي، وكذلك الدستور و"قانون العقوبات" المصريان، ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والتدخل التعسفي أو غير القانوني الذي يمس خصوصية الشخص أو عائلته أو بيته أو مراسلاته.

ويحظر "قانون الإجراءات الجنائية" المصري عمليات القبض، والاحتجاز، والتفتيش بدون قرارات قضائية مُعلّلة، ويجرم قانون العقوبات الاكراه ومعاقبة أي شخص من دون سند قانون. بينما ينص "قانون الإجراءات الجنائية" و"قانون العقوبات" صدور قرار من السلطات القضائية المختصة من أجل إخضاع أي شخص للمراقبة الشُرطية.

# نتائج وتوصيات

خلصت منظمة العفو الدولية إلى أنه منذ عام 2019، المسؤولين في "قطاع الأمن الوطني" في مصر يلجؤون بشكل متزايد إلى أنماط قمعية جديدة للسيطرة من أجل معاقبة وترهيب المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين، وذلك من خلال الاستدعاءات المتكررة، والاستجوابات القسرية، وإجراءات المراقبة غير القانونية. والهدف من هذه الإجراءات واضح: وهو ردع أنشطة حقوق الإنسان أو الأنشطة السياسية.

وصف الرجال والنساء الذين أُجبروا على الخضوع للاستدعاء والمتابعة المنتظمين من قبل "قطاع الأمن القومي" لمنظمة العفو الدولية التأثير المنهِك لهذه الإجراءات الخارجة عن نطاق القضاء على حياتهم بأكملها، وشعر العديد منهم بأنه قد تُرك أمامهم خيارات غير قابلة للتطبيق، سواء كان ذلك مغادرة البلاد، أو التوقف عن أي عمل في مجال حقوق الإنسان أو المشاركة السياسية، أو العيش في خوف دائم من الأعمال الانتقامية ضدهم وضد أحبائهم. ولا يتم ممارسة هذه المضايقات خارج نطاق القضاء من قبل "قطاع الأمن الوطني" بصورة منعزلة، فهي جزء من ترسانة لا تنفك تتزايد، تنشرها السلطات المصرية لسحق أي شكل من أشكال المعارضة، وتدمير حياة الأشخاص وتحطيم معنويات المعارضين والمنتقدين الفعليين أو المتصورين.

وللتصدي للانتهاكات الموثقة في هذا التقرير الموجز، تحث منظمة العفو الدولية السلطات على وضع حد فوري لإجراءات المراقبة والاستدعاء غير القانونية التي يتخذها "قطاع الأمن الوطني" واحترام الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها والتجمع السلمي، وتقدم التوصيات المحددة التالية:

**إلى النائب العام:**

- فتح تحقيقات فعَّالة ووافية ومحايدة ومستقلة بخصوص ممارسات "قطاع الأمن الوطني" التي تقوم على إخضاع أفراد للمراقبة الشُرطية خارج نطاق القضاء (المتابعة من "قطاع الأمن الوطني") والاستدعاء من دون مذكرة أو إخطار كتابيَيْن، وكذلك بخصوص أية ادعاءات بالتعذيب أو المعاملة السيئة في سياق مثل هذه الاستجوابات، وذلك بغرض محاسبة المسؤولين عن ذلك. وينبغي عزل مَن تتوفر بشأنهم أدلة معقولة للاشتباه في ارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسان من مناصبهم لحين اكتمال التحقيقات.

**إلى الرئيس عبد الفتاح السيسي:**

- إصدار تعليمات لوزير الداخلية بوضع حدٍ على الفور للمضايقة والاستدعاء خارج نطاق القضاء للمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من النشطاء، كما يتعيَّن على وزير الداخلية أن يندد علناً بهذه الممارسات.

**إلى الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة:**

- أدعم إنشاء آلية على وجه السرعة لرصد وضع حقوق الإنسان في مصر ورفع تقارير عنه.

# منظمة العفو الدولية حركة عالمية لحقوق الإنسان عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعاً.


اتصل بنا

info@amnesty.org

mena@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

انضم إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic

AmnestyAR@

# "اللى بيحصل ده هيخلص لما تموتي"

## المضايقات للنشطاء على أيدي "قطاع الأمن الوطني" في مصر

يسيء مسؤولون في "قطاع الأمن الوطني" في مصر استخدام سلطاتهم لمعاقبة المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من النشطاء السياسيين وترهيبهم ومنعهم من المشاركة في أنشطة حقوق الإنسان والنشاط السياسي، وذلك من خلال الاستدعاءات المستمرة، والاستجوابات القسرية، وإجراءات المراقبة غير القانونية.

وأرغم ضباط "قطاع الأمن الوطني" الضحايا على حضور جلسات الاستجواب، وهددوهم بالقبض والاحتجاز والمحاكمة إن لم يفعلوا، كما داهموا منازل من لم يحضروا. وتعين على بعض الضحايا الحضور بشكل منتظم إلى مكاتب "قطاع الأمن الوطني"، حيث كانوا يظلُّون محرومين من حريتهم لما يصل إلى ست ساعات، فيما يُعد من قبيل إجراءات المراقبة الشُرطية الخارجة عن نطاق القضاء.

ويجب على النائب العام المصري فتح تحقيقات فعَّالة ووافية ومحايدة ومستقلة بخصوص ممارسات "قطاع الأمن الوطني" التي تقوم على إخضاع أفراد للمراقبة الشُرطية خارج نطاق القضاء، والاستدعاء دون مذكرة أو أمر قضائي كتابيين، وأي مزاعم بالتعرّض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في سياق مثل هذه الاستجوابات، وذلك بغرض محاسبة المسؤولين عن ذلك. ويجب على السلطات المصرية أن تضع حداً فورياً للمضايقات خارج نطاق القضاء واستدعاء المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من النشطاء. ويجب على الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أن تدعم على وجه السرعة إنشاء آلية لرصد وضع حقوق الإنسان في مصر وتقديم تقارير عنه.

رقم الوثيقة: **MDE 12/4665/2021**
اللغة الأصلية: الإنجليزية
**amnesty.org**

منظمة العفو الدولية